العدد: 511

من 1 إلى 7 يونيو 2023

الثمن: 4 دراهم

النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⵜ ⵜⴰⵎⵙⴰⵡⴰⵜⵉⵜ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

جريدة أسبوعية تصدر كل خميس - المدير المسؤول : جمال براجع - مدير النشر: الحسين بوسحابي - رئيس التحرير: التيتي الحبيب

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

مأسسة الحوار الاجتماعي: جدولة زمنية لحوار مغشوش

ضيف العدد: **ادريس عدة**

ما جدوى مأسسة حوار اجتماعي مغشوش لا تلتزم الباطرونا والدولة بنتائجه على هزالتها

حوار مع بدر أعريش الكاتب العام الجديد لجامعة القطاع الفلاحي 2

النضال البيئي: نضال ضد الرأسمالية 13

لماذا تحارب الدولة الإعلام الجاد والمستقل؟ 14

البطالة معطى بنيوي للضبط الاجتماعي 16

كلمة العدد

الحوار الاجتماعي لعبة سياسية مغشوشة القواعد

تكثر الحكومة من اللغط حول الحوار الاجتماعي وهي اليوم تتباهى بأنها عملت على مأسسته حتى تجعل منه مناسبة لترويج خطابها المخادع. وما كان للحكومة ان تهتم بالحوار الاجتماعي لو لم تهيئ الشروط المناسبة لها لاستعماله كواجهة إعلامية لصالحها. ومن أهم هذه الشروط هو الإضعاف المزمن للحركة النقابية والمنع المنهجي لممارسة التضامن الطبقي بين مكونات الطبقة العاملة. أدت هذه الوضعية إلى المزيد من البلقنة النقابية وتشتيت صفوف الطبقة العاملة وحرمانها من قوة النضال النقابي الوحدوي كما أن منع التضامن بين مكونات الطبقة العاملة سهل انفراد الباطرونا بالنضالات العمالية في وحدات الإنتاج وأعطى للبرجوازية الاحتكارية الفرصة الإمعان في التماطل في الإستجابة للمطالب مما سهل عملية عزل تلك المعارك عن الحاضنة العمالية وترك المعارك تتعفن ليطالها الضعف ثم الإحباط واليأس.

هذه هي الشروط التي أسست عليها الحكومة ما تسميه بالحوار الاجتماعي مع النقابات الحاضرة حول طاولة الحوار. إنها نقابات ضعيفة مشتتة ولا تمثل إلا أقلية ضعيفة جدا من الطبقة العاملة وباقي الشغيلة. ولأنها كذلك فإن هذه النقابات تسعى إلى انتزاع الوعود أكثر من سعيها لانتزاع حقوق ملموسة ومكتسبات ناجزة. أن الحوار الاجتماعي المطبق من طرف الحكومة هو سلسلة من الاجتماعات تحولها الحكومة إلى مناسبة مخاطبة القيادات النقابية ومن وراءها الرأي العام لتشرح وتبرر سياسات الحكومة وتشرح طريقة تنزيلها للأوامر التي يمليها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. وتعد مناسبات الحوار الاجتماعي لتوضيح هدف الحكومة من السلم الاجتماعي كحاجة وضرورة قصوى لتوفير شروط تجاوز الأزمة البنيوية التي تتخبط فيها الدولة خادمة مصالح الكتلة الطبقية السائدة ببلادنا.

مأسسة الحوار الاجتماعي من طرف الحكومة يدخل في سياسة إشراك المركزيات النقابية وخاصة قياداتها البيروقراطية في حل الأزمة على ظهر الشغيلة والتنفيس من الإحتقان الإجتماعي وتجاوز خطر الإنفجار الناتج عن الضغط الممارس على القدرة الشرائية للجماهير الشعبية والإرتفاع الأهوج لأسعار المواد الأساسية والخدمات الاجتماعية المهمة في حياة الكادحين والطبقات الاجتماعية المفقرة. كما يهدف إشراك القيادات المتنفذة في النقابات في ما يسمى بالحوار الاجتماعي يزكي ويدعم الأوهام المترسخة عند هذه القيادات في إمكانية تحقيق خرافة الدولة الإجتماعية راعية مصالح الطبقة العاملة وبقية الكادحين.

مأسسة الحوار الاجتماعي يراد منه أيضا شراء صمت بل المشاركة من طرف المركزيات النقابية في سن القوانين الرجعية والتراجعية في موضوع ما تبقى من المكتسبات والحريات على قلتها مقابل تصريف بعض التنازلات التافهة أو تطبيق بعض الزيادات في الأجور الهزيلة والغير متناسبة مع الغلاء الفاحش الذي يعصف بالقدرة الشرائية للجماهير الشعبية

فما هو المطلوب من أجل إحباط كل هذه الأهداف المعلنة والغير المعلنة لمسرحية الحوار الإجتماعي المزعوم؟ للجواب علينا أن نتخلص من وهم إمكانية تحقيق الدولة الاجتماعية في ظل هذا النظام الكمبرادوري خديم مصالح أسياده الإمبرياليين ثم علينا أن نحقق موازين قوى فعلية في الساحة الشعبية عبر بناء الوحدة النضالية بين النقابات المناضلة والضغط عبر قواعدها من أجل انتزاع الحق في التضامن داخل نفس المركزية وبين جميع مكونات الطبقة العاملة وداخل كل فئات الشغيلة ببلادنا.

على القوى المناضلة أن تستوعب أن تحقيق المطالب وفرض الحقوق وتحصين المكتسبات لا يمكنه أن يتم وأن ينجح خارج أجواء النضال. على هذه القواعد ان تكشف مجهوداتها لتمنع القيادات النقابية والسياسية من الحوار في أجواء اختلال موازين القوى لأن العكس ستستفيد الحكومة من هذه الاختلال لتفرض مشيئتها وكل مخططاتها التراجعية لتضرب في الصميم كل تضحيات جماهير شعبنا. على القوى المناضلة أن تقاطع كل حوار اجتماعي يستند إلى لعبة سياسية مغشوشة وضعت كفخ يوسع الهوة بين الطبقة العاملة وأدواتها الذاتية المستقلة من نقابات وأحزاب مناضلة. ولتحصين طبقتنا العاملة ومعهم الفلاحين الفقراء والمعدمين وتقوية العمل النقابي المكافح لابد من المضي في تأسيس وبناء الحزب المستقل للطبقة العاملة القابض على بوصلة توجيه المعارك وخوض الصراع الطبقي من طرف الطبقة العاملة قائدة التغيير الثوري ببلادنا.

www.annahjaddimocrati.org annahjad@gmail.com السحب: Anté Prima

عنوان الجريدة: زنقة الطيب لبصير - عمارة 12، - الشقة رقم 3 - حي أكدال - الرباط - فاكس: 0537682740 - ملف الصحافة: 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

والجريدة قيد الطبع أنهت الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي الإتحاد المغربي للشغل مؤتمرها التاسع أصدرت على إثره بلاغا بتركيبة المكتب الجامعي وتكليف المناضل الرفيق بدر عريش مسؤولية الكاتب العام لهذه الجامعة النقابية المتميزة في الحقل النقابي.

وبهذه المناسبة يسعد جريدة النهج الديمقراطي استضافة هذا الضيف الخاص ونشكره على تلبية الإستضافة وإجابته على الأسئلة رغم تعب وكثرة الإنشغالات التي تطوقه. نتمنى له ولجميع أفراد اللجنة الإدارية والمكتب الجامعي النجاح في قيادة هذا الصرح النقابي الهام.

1 - بصفتك الكاتب العام الجديد للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي التابعة للاتحاد المغربي للشغل، هل يمكنك أن تزود قراء جريدة النهج الديمقراطي بمعطيات حول المؤتمر الوطني التاسع للجامعة من حيث عدد ونوعية المشاركين والمشاركات في المؤتمر ومساره ومخرجاته النقابية والتنظيمية.

في البداية لابد من التوجه بالشكر لهيأة تحرير جريدة النهج الديمقراطي على الاستضافة.

انطلق الإعداد للمؤتمر الوطني التاسع للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي بتشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر من أعضاء المكتب الجامعي ومن الكتاب العامين للفروع الجهوية والنقابات الوطنية والتنظيمات الموازية غير الأعضاء في المكتب الجامعي؛ كما تم تشكيل سكرتارية للجنة التحضيرية تشتغل بوثيرة أكبر، كانت مهمتها الأساسية هي توفير الشروط التنتظيمية والأدبية واللوجستيكية لعقد المؤتمر في وقته القانوني، ولتوسيع دائرة النقاش حول مختلف هذه الجوانب تم عقد المؤتمر القبلي (précongrès) يومي الجمعة والسبت 12 و13 ماي ببولقنادل (ضاحية الرباط).

انعقد المؤتمر الوطني التاسع للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي يوم السبت 27 ماي 2023 بالرباط، تحت شعار "إنجاح المخطط الاستراتيجي للجامعة وتقوية تنظيمها وكفاحيتها لتحقيق أهدافها والمساهمة في النضال من أجل السيادة الغذائية لشعبنا"، حضر المؤتمر 510 مؤتمرا ومؤتمرة يمثلون مختلف النقابات الوطنية والفروع الجامعية وبتمثيلية مهمة للنساء والشباب، كما حضر للمؤتمر عدد مهم من الضيوف من داخل المغرب ومن خارجه يتكونون من أصدقاء وحلفاء جامعتنا، تميزت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر والتي تميزت بكلمة الافتتاح للكاتب العام للجامعة الرفيق سعيد خير الله وبالكلمة الهامة للأمين العام للاتحاد المغربي للشغل وبكلمات ضيوفنا.

تواصلت أشغال المؤتمر وتمت المصادقة، بعد المناقشة العامة، على التقريرين الأدبي والمالي وعلى التعديلات المقترحة بشأن القانون الأساسي وعلى مشاريع المقررات والأوراق (حوالي 20 وثيقة) والبيان العام. كما تم انتخاب لجنة إدارية مكونة من 101 عضو (25% منهم نساء و25% من الشباب) وعدد من الملاحظين الدائمين، التي اجتمعت مباشرة بعد ذلك وانتخبت مكتبا جامعيا مكونا من 42 مناضلة ومناضل

(31% منهم نساء و25% من الشباب)، وزع المهام الأساسية (الكاتب العام ونوابه، أمين المال ونوابه والكاتب الإداري ونائبه) بين أعضائه وعضواته عن طريق التصويت المباشر، على أساس استكمال انتخاب باقي أعضاء الكتابة التنفيذية في الاجتماع المقبل للمكتب الجامعي.

2 - اخترتم كشعار للمؤتمر: "إنجاح المخطط الاستراتيجي للجامعة وتقوية تنظيمها وكفاحيتها لتحقيق أهدافها والمساهمة في النضال من أجل السيادة الغذائية لشعبنا".

ما هي دلالات هذا الاختيار؟ وماذا عن مكانة العمال الزراعيين والفلاحين الكادحين كفئات مقهورة في عملكم النقابي الحالي والمستقبلي؟

إن اختيارنا لهذا الشعار جاء كتكثيف للإرادة الجماعية لتحقيق أهداف الجامعة والمساهمة في النضال من أجل السيادة الغذائية لشعبنا وقد حددنا وسائلنا لبلوغ ذلك من خلال: أولا إنجاح المخطط للجامعة ثم تقوية تنظيم الجامعة وتقوية كفاحيتها.

1 - تحقيق أهداف الجامعة:

إن الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي تسعى إلى تحسين الأوضاع المادية والمعنوية لسائر شغيلة القطاع الفلاحي والغابوي، والصيد البحري والمؤسسات العمومية المرتبطة بالقطاع، وباعتبار جامعتنا منظمة نقابية تقدمية تربط بين العمل النقابي ببعده المباشر والذي يهدف إلى تحسين الأوضاع الحالية وإلى تلطيف الاستغلال، والعمل النقابي ببعده الاستراتيجي الساعي إلى القضاء على الاستغلال في ظل مجتمع جديد لا مكان فيه لاستغلال الانسان للإنسان.

2 - المساهمة في النضال من أجل السيادة الغذائية للشعب المغربي:

إن الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي وأكثر من أي وقت مضى ترسخت لها القناعة الصميمة أن ضمان السيادة الغذائية لشعبنا ضرورية لضمان السيادة الشعبية واستقلالية بلادنا، ولذلك أصبحت مساهمة الجامعة في النضال من أجل السيادة الغذائية من أهدافها الاستراتيجية.

3 - إنجاح المخطط الاستراتيجي:

رغم تعثرنا لحد الأن في إنجاز المخطط الاستراتيجي لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية، إلا أن المؤتمر الأخير أعلن تشبته بالأهداف الأساسية للمخطط الاستراتيجي مع ضرورة مراجعة وتحيين صيغة الوثيقة من طرف اللجنة الإدارية أو المجلس الجامعي في شتنبر المقبل مع ضرورة تجند كل مناضلي ومناضلات الجامعة وفروعها ونقاباتها الوطنية وتنظيماتها الموازية والفئوية لإنجاحه وذلك أساسا من خلال تقوية التنظيم والتكوين النقابيين وكذا تطوير إعلام الجامعة...

4 - تقوية تنظيم الجامعة:

تقوية التنظيم من خلال تفعيل أليات وثقافة العمل المنظم والمنتظم والديمقراطي بالنسبة لجميع هياكل الجامعة ترابيا وقطاعيا وكذا الاعتماد على شبيبة القطاع الفلاحي باعتبارها الضمانة لمستقبل واعد بالنسبة للجامعة وهو ما ينطبق أيضا على تنظيم المرأة بالقطاع الفلاحي من أجل إعطاء دفعة نوعية للمشاركة النسائية في حياة الجامعة.

5 - تقوية كفاحية الجامعة:

سواء من أجل فرض التفاوض أو من أجل فرض تفعيل نتائجه، لا بد من تقوية كفاحية الجامعة،عملا بالمقولة: "ما لا يحقق بالتفاوض يحقق بالنضال وما لا يحقق بالنضال يحقق بنضال أقوى وأفضل".

أما بالنسبة للشق الثاني من سؤالكم والذي يهم مكانة العمال الزراعيين والفلاحين الكادحين في عملنا النقابي، فالجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي تؤطر نضالات العاملات والعمال الزراعيين سواء عبر فروعها الجامعية أو عبر فروع النقابة الوطنية للعمال الزراعيين والتي تستعد لعقد مؤتمرها الوطني الرابع، أي أن هناك تراكم تنظيمي مهم في تأطير هذه الفئة المقهورة رغم تنامي الهجوم الشرس عليهاوعلى حقها في التنظم النقابي، كما أن المخطط الاستراتيجي لجامعتنا يهدف إلى توسيع مجال اشتغال الجامعة بشكل كبير وسط العاملات والعمال الزراعيين، وهو الشيء الذي ينطبق على الفلاحين/ات الكادحين/ات حيث قامت جامعتنا بعقد المؤتمر الوطني التأسيسي للنقابة الوطنية للفلاحين في فاتح يوليوز 2018 مما ساهم في خلق دينامية تنظيمية وسط هذه الفئة عبر خلق مجموعة من فروع تابعة للنقابة الوطنية للفلاحين، كما برزت مجموعة من نضالات الفلاحين في هذا الاطار، إلا أن وزارة الفلاحة لا زالت ليومنا هذا ترفض بشكل قاطع فتح الحوار مع النقابة الوطنية للفلاحين ومناقشة ملفها المطلبي. لكن وبالرغم من هذه الاكراهات فجامعتنا عازمة على مواصلة العمل على تأطير هذه الفئة المقهورة ومواصلة تنظيم صفوف النقابة الوطنية للفلاحين بداية بعقد مؤتمرها الوطني الثاني والاستمرار في بناء فروع قوية لهذه النقابة الهامة.

3 - صدر عن مؤتمركم التاسع بيان عام حملتموه مواقف نقابية وسياسية مهمة وجريئة، ما هي أهم الرسائل التي أردتم توجيهها لشغيلة القطاع الفلاحي وللرأي العام الوطني؟

بالفعل صدر عن مؤتمرنا الوطني التاسع بيان عام جد مهم موجها مجموعة من الرسائل؛ سواء على مستوى القطاع الفلاحي حيث أكد مجددا المؤتمر الموقف من السياسات الرسمية المتعاقبة في المجال الفلاحي والغابوي وبالصيد البحري، الخاضعة أساسا لتوصيات ومصالح الرأسمال العالمي كما جسدها مخطط المغرب الأخضر وبعده الجيل الأخضر، كما استنكر المؤتمر ما وصلت إليه أوضاع شغيلة القطاع الفلاحي على المستوى المادي، المهني والاجتماعي من تردي خطير نتيجة تدهور القدرة الشرائية والتسليع المتواصل للخدمات الاجتماعية والهجوم المستمر على المكتسبات في ظل تنصل الدولة من التزاماتها الاجتماعية (اتفاق 26 أبريل 2011 و25 أبريل 2013 و30 أبريل 2022) وتن التأكيد من خلال البيان العام على راهنية الاصلاح الزراعي الجذري وضرورة النضال من أجل السيادة الغذائية وضرورة الوحدة النضالية النقابية والشعبية لتحقيق المطالب النقابية والشعبية وللتصدي للاستبداد والفساد الذي تعاني منه البلاد وللسير نحو وغرب الديمقراطية وحقوق الانسان بدءا بإطلاق سراك كافة المعتقلين السياسيين.

كما استعرض البيان العام أهم مطالب الطبقة العاملة المغربية ومن ضمنها شغيلة القطاع الفلاحي، كما سجل المؤتمر تضامنه مع الشعب الفلسطيني وإدانته الصارخة لكل أشكال التطبيعمع الكيان الصهيوني.

لا بديل عن المقاومة الشعبية

طانطان

تشريد أكثر من 200 عامل بعد توقف ورش بحري لصناعة السفن

في الوقت الذي يوقع فيه رئيس مجلس جماعة كلميم اتفاقيات تصب في تنمية جماعته وتدر عليها الموارد المالية وتنعش الدينامية السوسيو اقتصادية وتولد فرص الشغل، يعيش ميناء طانطان على وقع توقف ورش بحري لصناعة السفن يسمى"جيكوناف"، ومعها تعطيل أكثر من 200 عامل.

الرابط بين الحدثين هو رئيس مجلس جماعة كلميم، وعلاقته بورش منافس يستفيد من تفويض رفع وإنزال مراكب الصيد الساحلي من وإلى الحوض المينائي.

الأزمة كما يرويها ملاك الورش البحري جيكوناف، نتيجة غياب إطار قانوني دقيق ينظم استغلال مرفق عمومي، موجها أصابع الاتهام في التقصير إلى "مديرية ميناء طانطان" التي جددت عقد الاستغلال دون اعتبار للمستجدات وتطور أنشطة الميناء ومعها إحداث أوراش لبناء السفن "جيكوناف"

المصدر أوضح أن جيكوناف انبثقت من رحم أزمة سبق وأن شهدها ميناء طانطان قبل سنوات، عندما حاولت إدارة الورش الذي تعود ملكيته الى رئيس جماعة كلميم احتكار أشغال بناء السفن وباقي الخدمات والتضييق على شركات المناولة الصغيرة المتعهدة لصناعة وتجهيز وحدات الصيد، حيث عرف الميناء انتفاضة قوية للعمال والحرفيين وأرباب الورشات والمحارف، الذين انتظموا في مؤسسة اقتصادية في إطار "مجموعة النفع الاقتصادي جيكوناف".

المجموعة ووفق ذات المصدر تمكنت وفي وقت وجيز من استقطاب استثمارات جد مهمة لميناء طانطان وإنعاش صناعة السفن وتحويل الميناء الى قطب رائد في الصناعات البحرية على المستوى الوطني، عزز الرصيد التاريخي للميناء في هذا المجال ، كما شهد نشاط صناعة السفن ارتفاعا في الطلبات، ساهمت بشكل كبير في توليد أكثر من 300 فرصة شغل مباشرة وغير مباشرة، وتنشيط الدينامية.

مقابل ذلك يقول خبير في الأوراش البحرية الوطني (ن ك) أن الوكالة الوطنية للموانئ، عند تجديد عقدة الاستغلال مع إدارة الورش الذي تعود ملكيته الى رئيس جماعة كلميم، اعتمدت التعريفة الكاملة للاستغلال على غرار باقي الموانئ الوطنية ، حيث كان الورش يتمتع بامتياز التوطين بالأقاليم الجنوبية، ويؤدي نصف قيمة الرسم ، ونقل تكلفة السومة الكرائية من حوالي 30 مليون سنتيم الى حوالي 120 مليون سنتيم بالنظر الى المساحة الكبيرة التي يقع عليها الورش، وهي تكلفة جد باهضة- وفق ذات المصدر- خلطت حسابات إدارة الورش الذي تعود ملكيته الى رئيس جماعة كلميم، لن يتم تغطيتها(حوالي8000 درهم يوميا)، يضاف إليها عامل مهم يتمثل في ارتفاع عدد الأوراش المنافسة بكل من طانطان والعيون وسيدي افني وأكادير واشتداد المنافسة.

مصدر مقرب من موقع المغرب الأزرق – مصدر هذه المعلومات – كشف أن دفتر التحملات الذي تعاقدت بموجبه إدارة الورش الذي تعود ملكيته الى رئيس جماعة كلميم مع الوكالة الوطنية للموانئ يتضمن بنودا تلزم إدارة الورش مع ملاك المراكب والمجهزين لبناء وحدات الصيد داخل مجال الورش، ولا يتحمل مسؤوليته ورش جيكوناف.

هذا الأخير الذي يتوفر على فضاء للأشغال خاص به وآلة لنقل المراكب من الورش الى رصيف الميناء، حيث يبقى على إدارة الورش الذي تعود ملكيته الى رئيس جماعة كلميم تنفيذ خدمة رفع أو إنزال المركب بسومة محددة لا تتجاوز سبعة آلاف درهم.

وفق تصريحات إدارة "جيكوناف" فالمعاناة تبدأ عند كل إنزال للمراكب حيث تطالب إدارة الورش الذي تعود ملكيته الى رئيس جماعة كلميم بتكاليف أكثر مما هو واجب، ما تعتبره إدارة "جيكوناف" تضييقا يعرقل سيرها العادي، ويستثب في تأخير تسليم الطلبات وتهدد باستمرار نشاطها، وهو ما دفعها الى التوقف قسرا الى حين إيجاد حل جذري، حسب القائم بأعمال المجموعة.

الكارح أبو سالم
الأحد 28 مايو 2023

مراكش

الجمعية تندد بالحصار المفروض عليها وتتضامن مع ضحايا التفقير والتهميش

احتجاجا على التضييق على مناضلات ومناضلي الجمعية والمحاولات اليائسة لشيطنة الجمعية ومناضليها وخلق الشقاق بينها وبين المواطنات والمواطنين.

الوقفة كانت مناسبة لإدانة الحصار المفروض على الجمعية، ولشجب السياسات العمومية الفاشلة في تدبير الفضاء العام وغياب أية استراتيجية تنموية لدمج القطاع غير المهيكل والباعة الجائلين في النسيج الاقتصادي ووقف ابتزازهم ومطاردهم وإيجاد الحلول المناسبة تضمن لهم الاستقرار وموردا معيشيا لائقا يصون كرامتهم.

ورفع المحتجون شعارات قوية ضد الفساد المسترشي في دواليب المجالس المنتخبة وبعض مؤسسات الدولة، وهدر واختلاس المال العام وسوء التسيير والتدبير ، مستعرضين أمثلة عن حجم الفساد الذي تعرف مراكش وكلفته الباهظة في نشر الفقر والهشاشة مقابل الاغتناء غير المشروع ومراكمة الثروة الى درجة تحول مستشارين الى مقاولين وأصحاب شركات ومشاريع ضخمة .

كما أشار المحتجون إلى استمرار إغلاق العديد من اسواق القرب بعد اغراقها بأرقام خيالية تصل إلى حدود 100% من المسجلين للاستفادة. إضافة الى أن هذه الأسواق تخلت الدولة والمجالس عن تدبيرها وعدم إتمام إجراءات التسليم مما يرجح وجود تلاعبات خطيرة تتطلب الافتحاصات المالية.

وطالب المحتجون باسترجاع الأموال المنهوبة والمختلسة والملك العمومي وتسخير ذلك لأهداف تنموية بما فيها إيجاد حلول للباعة الجائلين وتمتيعهم بكافة حقوق المواطنة وسبل العيش الكريم والحماية والرعاية الاجتماعية وتوفير أماكن لاستقرارهم ومزاولة تجارتهم بعيدا عن الابتزاز والتوظيف السياسوي الفج.

والحال صدق من قال لا يصح إلا الصحيح وصوت المدافعات والمدافعين عن حق المواطنة والمواطن في الكرامة ظل مرددا ومجلجلا، رغم لجوء السلطات لأساليبها البائدة بمحاولة تنظيم المخزن لوقفة مضادة لم تدم إلا لحظات معدودة مستغلا فقر شريحة من المواطنين جلبهم من أحياء دوار ازيكي بمجرد تمعنهم وفهمهم للشعارات المرددة من طرف مناضلات ومناضلي الجمعية المنددة بالفساد والحكرة والقهر، وبمجرد مقارنتهم بين خطاب الجمعية وإصرارها على فضح بشاعة الاستغلال وتملص الدولة من مسؤولياتها في توفير الحياة الكريمة للمواطنين وخطاب المخزن المدجج بكل عناصره القمعية بدأ البعض من المغرر بهم يتسللون لأخذ مكان لهم بجانب الجمعية مما دفع المخزن إلى إلغاء وقفته بالوكالة.

عادل الخلفي

اشتوكة أيت باها

المخزن يقمع الشباب المحتج على المشاكل البيئية

أمام مواصلة مجموعة من الشباب القاطنين بكل من دوار العرب / دوار أحمر / دوار الجاموض بجماعة أيت اعميرة إقليم اشتوكة أيت باها لاعتصامهم منذ 05 ماي 2023 احتجاجا على المشاكل البيئية المتمثلة في مخلفات الواد الحار وتأثيره على الصحة العامة، إضافة الى البنيات التحتية المتدهورة، نتيجة الاهمال والتهميش لهذه الدواوير من طرف المجالس "المنتخبة" المتوالية وبمباركة سلطات الوصاية المخزنية، أقدم قائد المقاطعة الإدارية الأولى بأيت اعميرة على تقديم شكاية لدى النيابة العامة بخمسة شبان نشطاء بتهمة التجمهر والتحريض وعرقلة سير مؤسسة عمومية ويتعلق الأمر بكل من:

1 - يوسف مستور 2 -ياسين اوعمر 3 - أيوب السعدي 4 - حسن اوعلاوي 5 - فريد الكوراري والذين تم الاستماع إليهم لدى الدرك بأيت اعميرة يوم الخميس 26 ماي 2023. ويعتبر هذا المنحنى الذي سلكته السلطات المحلية والمتمثل في التخويف والترهيب والمتابعات واستغلال القضاء لقمع احتجاجات سلمية خرجت نتيجة سوء تدبير وتخطيط المسؤولين محلياً (من سلطات محلية ومنتخبين) للشأن المحلي وتوفير الحد الأدنى من أساسيات العيش الكريم. تأتي هذه المتابعات كرد فعل وجواب فاشل للاستجابة لمطالب الساكنة التي طرقت جميع الأبواب سواء على المستوى المحلي أو على مستوى عمالة الإقليم دون جدوى.

وبموازاة مع هذا الاعتصام يتم تنفيذ وقفات احتجاجية بشكل منتظم من طرف الساكنة، وقد نفذت ساكنة هذه الدواوير وقفة احتجاجية مساء اليوم الجمعة 19ماي 2023 ابتداءا من الساعة السادسة والنصف (18:30) وتعتزم ساكنة الدواوير تنفيذ وقفة احتجاجية أخرى مساء يوم الأحد 28 ماي 2023 أمام مقر الجماعة وهي الوقفات التي يتم خلالها رفع شعارات منددة بالوضع ومستنكرة عدم استجابة المجلس الجماعي والسلطات المحلية والاقليمية لمطالب الساكنة وعدم فتحها لباب الحوار الجدي والمفضي لنتائج ملموسة .

وتجذر الإشارة الى أن هذا الاعتصام قد لقي تضامنا واسعاً من عدة هيئات ديمقراطية وتقدمية وتغطية إعلامية واسعة من عدة منابر إعلامية محلية ووطنية ونذكر على سبيل المثال لا الحصر:

-تضامن اللجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي في بيانها الصادر يوم 14 ماي 2023 ؛

- المجلس الوطني لحزب فدرالية اليسار الديمقراطي؛

-فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان باشتوكة أيت باها.

فشل وفساد مؤسسات المخزن :
إقليم اشتوكة أيت باها نموذجا

الحسن العميمي

كثيرة هي المؤشرات الدالة على فشل السياسات التدبيرية وفساد عدة قطاعات ومؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية وخدماتية ... وهي نتيجة منطقية لغياب الديمقراطية ،و ربط المسؤولية بالمحاسبة بعيدا عن المحاباة والريع السياسي والاقتصادي.

نتطرق في هذا المقال الموجز لتدهور الوضع البيئ بإقليم اشتوكة أيت باها المبني اقتصاده على الزراعة العصرية الموجهة للتصدير، وما يتطلبه ذلك من استغلال مكثف للموارد الطبيعية (الماء - التربة) واستعمال المبيدات والاسمدة الكيماوية ، والبلاستيك لمضاعفة الانتاج ، اضافةللطلب الكبير على اليد العاملة ،مما جعل الاقليم يعرف انفجارا ديمغرافيا مهولا، نتج عنه توسع كبير في المراكز الحضرية والشبه حضرية وبروز تجمعات سكنية ودواوير محيطة بالضيعات الفلاحية ومحطات التلفيف بشكل عشوائي ، وفي غياب تام للتخطيط لآفاق التوسع العمراني وما يتطلبه من توفير للمرافق والبنيات الأساسية والضرورية .حيث استمر تناسل وتكاثر البناء العشوائي في شتى جماعات الاقليم (الصفاء - أيت اعميرة - سيدي بيبي - انشادن - بلفاع ....) وقد كان لهذا التحول والاستغلال المفرط لمكونات المجال انعكاسات سلبية على الوضع البيئي عامة يمكن حصر بعض تمظهراتها فيما يلي :

- التأثيرات السلبية للزراعات التصديريةعلى الموارد الطبيعية (الماء / التربة)
- تأثيرات المبيدات والأسمدة على التربة والماء والهواء...
- انتشار مخلفات البلاستيك والمواد المعدنية المستعملة لبناء البيوت المغطاة
- انتشار الزراعات في المجال الغابوي لشجر الأركان وما ينتج عنه من اجتثات مهول للغابة (جماعتي الصفاء وجماعة إمي مقورن)
- زحف التصحر بسبب الجفاف والقضاء على الغطاء النباتي...
- ينضاف هذا الأمر الى الاختلالات وسوء التدبير للنفايات المنزلية الصلبة والسائلة، من طرف المجالس الجماعية ، مما كان له انعكاساً سلبياً على صحة المواطنين/ات، وانطلاقاً ممَّ تم رصده من خلال المتابعات الدائمة لاحتجاجات الساكنة، وكذا الوقوف الميداني على أوجه فشل المجالس الجماعية والسلطات المحلية في تدبير هذا القطاع في بعض جماعات الاقليم نذكر منها:

- جماعة بيوكرى عاصمة الاقليم :

رغم ما أقدمت عليه الجماعة من تفويض لتدبير النفايات المنزلية لشركة خاصة !!!! بمبلغ كبير جدا ،لجماعة مساحتها حوالي 10كلم مربع ساكنتها حوالي 35 ألف نسمة،فإن هناك عدة اختلالات تتمثل في بروز عدة نقط سوداء، وتهميش أحياء بعينها ، وعدم الالتزام بدفتر التحملات ...علاوةعلى تجميع النفايات في مطرح عشوائي تنعدم فيه شروط الحفاظ على البيئة السليمة،حيث يتم إحراق النفايات ليلا مما يشكل خطرا على الساكنة المحيطة وعلى المجال - إنشاء محطة لتصفية ومعالجة المياه العادمة بمحاداة المدينة، مما كان له تأثيرات بالغة على الساكنة المجاورة وعلى المجال المحيط بمختلف مكوناته (إنبعاث روائح كريهة / انتشار البعوض والناموس / تسرب وفيضان المياه العادمة على الأحياء والدواوير ....)

- جماعة أيت اعميرة :

تعد هذه الجماعة من أكبر الجماعات بالاقليم من حيث عدد ساكنتها التي تصل لأكثر من 140 ألف نسمة والتي تشكل الطبقة العاملة في القطاع الزراعي غالبيتها ، والتي تفتقر للبنيات والخدمات الأساسية في شتى المجالات من تعليم وصحة وأمن وتطهير ونظافة...في المقابل تعد المحتضن لأكبر الشركات والاستثمارات الفلاحية دون أن ينعكس ذلك إيجابا على الساكنة. مما دفع بالمواطنين والمواطنات ببعض الدواوير (دوار العرب/دوار أحمر /دوار الجاموض...) إلى الإحتجاج والدخول في اعتصام أمام مقر الجماعة من أجل ايجاد حل لمشكل "الواد الحار"و غياب النظافة (صور)

- جماعة سيدي بيبي :

من أبرز مظاهر سوء تدبير النظافة والتطهير بهذه الجماعة نذكر :

- غياب مجاري الصرف الصحي بمركز الجماعة وسائر الدواوير.
- إنشاء مطرح عشوائي لتجميع النفايات بالقرب من التجمعات السكنية والمؤسسات التعليمية، والإقدام على حرق النفايات ليلاً، مما دفع الساكنة الى الاحتجاج وتنظيم وقفات أمام مقر السلطات المحلية (الباشوية)، وعقد لقاءات مع المسؤولين لإيجاد حلول لهذه الكارثة (قام الإعلام الإلكتروني للنهج الديمقراطي بالمتابعة والتغطية)

وجدير ذكره أنه أمام هذا التدهور المستمر للوضع البيئي بالاقليم والذي يعتبر مؤشراً دالاً على فشل سياسات الدولة المخزنية المبنية على تقديم كل الدعم والتسهيلات للرأسماليين والاستغلاليين لنهب الثروات وتدمير البيئة وفي نفس الوقت غياب أي تنمية حقيقية تراعي توفير الحاجيات والخدمات الاساسية للساكنة والحفاظ على البيئة كحق أساسي للأجيال القادمة يتطلب مزيدا من النضال والمتابعة الدائمة للوضع قصد رصد الاختلالات والانتهاكات وفضحها ومواجهتها إعلاميا ونضاليا.

حزب النهج الديمقراطي العمالي يدعو للمشاركة الوازنة في مسيرة 4 يونيو

دعت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلى تنظيم مسيرة وطنية يوم الأحد 4 يونيو 2023 بالدار البيضاء، احتجاجا على الأوضاع الكارثية التي يعيشها عموم الشغيلة وضمنها الطبقة العاملة المغربية. واستجابة لهذه الدعوة فإن حزب النهج الديمقراطي العمالي، وإيمانا منه بأن النضال الميداني هو سلاح كل المتضررين والمتضررات من السياسات الطبقية والتصفوية للنظام المخزني بالمغرب، فإنه يعبر عن:

* دعمه لهذه الخطوة النضالية الهامة ولمطالبها، ويدعو جميع المناضلات والمناضلين والمتعاطفين/ت والطبقة العاملة وكل أنصارها للمشاركة الوازنة وبكل حماس في مسيرة الدارالبيضاء ليوم 4 يونيو.

* يجدد مساندته لنضالات الطبقة العاملة بكل مواقع الانتاج في مقدمتها المعركة البطولية لعمال/ت شركة سيكوميك بمكناس واعتصام العمال الزراعيين بأولاد تايمة (صوفاسيد ...)

* يؤكد أن لا خيار عن الوحدة النضالية في أفق النقابية، وتوحيد النضالات الشعبية خدمة لمصلحة الطبقة العاملة وباقي الفئات الشعبية للتقدم في مهام التغيير المنشود.

* إدانته الشديدة للإقصاء الممنهج للجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي من حلقات الحوار الاجتماعي مع وزارة التربية الوطنية في إطار تكبيل وتشديد الخناق على العمل النقابي الديمقراطي الجاد الذي يفضح مناورات الحكومة اتجاه مطالب نساء رجال التعليم.

* إدانته الشديدة للأحكام الجائرة في حق الأساتذة الذين فرض عليه التعاقد ومطالبته بإلغائها فورا.

المكتب السياسي

27 ماي 2023

في تصريح لأم المناضلة مينة جبار للمتابعة بتهم كيدية

نحن هنا من قبل استقلال 1956 كان زوجي المرحوم أول عامل عند المعمر، الذي أسكننا فوق هذه الأرض. بعد استرجاع الدولة للأرض، اشتغل زوجي المرحوم كعامل زراعي مع الدولة إلى حدود تقاعده. لم تطلب منا الدولة مغادرة المكان، بل هناك قرار رسمي يقضي بتمتيع عائلات العمال الزراعيين بجزء من الأراضي المسترجعة عند تفويت الجزء الاخر للخواص.

الشخص الذي يريد تشريدنا وهو وراء إعتقلات متكررة لإبنتي مينة جبار لا أحقية له (حسب ظهير) في هذه الأرض التي هي في ملك الدولة إلى حدود اليوم: له ما يقارب 5 هكتارات من أجود أراضي المنطقة.

ترك المرحوم 10 افراد، أنا و9 بين الإناث والذكور بدون ملك خاص(العقار...)

أعاني من مرض مزمن (سرطان الدم) ومعاش تقاعد المرحوم زوجي جد هزيل.

أشكر كل من يتضامن معنا، ويقف بجانب ابنتي مينة التي تتعرض للاضطهاد: 3أشهر سجن نافدة، ثم 6 أشهر نافذة، واليوم شهر نافذ كذلك.

ونذكر بهذا الصدد أن الرفيقة مينة جبار، الفلاحة الكادحة، التي تنتمي لفرع النهج الديمقراطي العمالي بالمحمدية والجمعية المغربية لحقوق الإنسان بن سليمان، سبق وقضت ستة أشهر بسجن بن سليمان، ثم ثلاثة أشهر بسجن عكاشة، لا لشيء سوى لأنها دافعت عن حقها وحق عائلتها في أرضها التي تعيش فوقها. وهي الآن تواجه حكما ظالما بشهر نافذ.

علي فقير مراسل النهج الديمقراطي العمالي

البيان العام الصادر عن المؤتمر الوطني التاسع للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي

إن المؤتمر الوطني التاسع للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي المنعقد تحت شعار: "إنجاح المخطط الاستراتيجي للجامعة وتقوية تنظيمها وكفاحيتها لتحقيق أهدافها والمساهمة في النضال من أجل السيادة الغذائية لشعبنا"، بما يكثفه من عزم على مواصلة النضال وتقويته لتحقيق المطالب المادية والمهنية والمعنوية المشروعة لشغيلة القطاع الفلاحي بكل مكوناته والنهوض بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام، والمساهمة في بناء مجتمع الكرامة والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية، وفي النضال من أجل السيادة الغذائية لشعبنا؛ وبما يرصده من آليات ومتطلبات تنظيمية ونضالية لتحقيق ذلك.

وبعد رصده للأوضاع العامة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي وما تحبل به من تحولات كبيرة لصالح تطلعات الشعوب وطبقاتها العاملة وعموم كادحيها، يؤشر عنها الصمود المتواصل والنضال المتنامي للمقاومة العمالية والشعبية في وجه الهجوم على قدرتها الشرائية وفي وجه الاستبداد والاستغلال الرأسمالي والنهب والعدوانية الإمبريالية.

واستحضارا منه لمرتكزات العمل النقابي التقدمي الأصيل وقيمه النبيلة، ولمبادئه المثبتة في ديباجة القانون الأساسي لمركزيتنا، الاتحاد المغربي للشغل، وللشعار الخالد "خدمة الطبقة العاملة وليس استخدامها"، ولمبدأي الوحدة النضالية في المجال النقابي والوحدة الشعبية دفاعا عن الحقوق والحريات؛

وبعد مناقشته للتقريرين الأدبي والمالي المقدمين من طرف اللجنة الإدارية والمصادقة عليهما وتداوله في مجمل الوثائق والمقررات المعروضة عليه والمصادقة عليها، فإن المؤتمر:

1. ينوه باستماتة مناضلات ومناضلي الجامعة في الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية لعموم شغيلة القطاع الفلاحي، نساء ورجالا، ويسجل اعتزازه الكبير بمكانة الجامعة على مستوى الساحة النقابية وفي مختلف الواجهات والأوساط النضالية، وبخطها النقابي الوحدوي، الديمقراطي، التقدمي والكفاحي، وبمواقفها المتميزة من مجمل القضايا النقابية والمجتمعية الأخرى.

2. يؤكد مجددا موقف الجامعة من السياسات الرسمية المتعاقبة في المجال الفلاحي والغابوي وبالصيد البحري، الخاضعة أساسا لتوصيات ومصالح الرأسمال العالمي كما جسدها مخطط المغرب الأخضر وبعده مخطط الجيل الأخضر وما سبقهما من مخططات، كرست تفويتات الأراضي الفلاحية والغابوية المسيرة من طرف الدولة، ومكنت كبار المستثمرين في القطاع الفلاحي والصيد البحري من مختلف الامتيازات والإعفاءات، بل وحتى من الإعانات المقتطعة من أموال الشعب، إضافة إلى تسخير كل مؤسسات وتجهيزات وإمكانيات الدولة لخدمة مصالحه وتشجيع نشاطه الموجه أساسا للتصدير، المستنزف للمياه وللموارد الأخرى والمدمر للبيئة، مقابل تهميش العمال والفلاحين الكادحين والبحارة الصيادين وعموم ساكنة البادية المغربية، فضلا عن عدم إيلاء أية أهمية تذكر لمتطلبات التنمية الفلاحية والاقتصادية والاجتماعية الحقيقية ولضمان السيادة الغذائية لشعبنا، والتي لا تقاربها السياسات الفلاحية الرسمية سوى من باب الاستهلاك الإعلامي والتوظيف الديماغوجي.

3. يستنكر ما وصلت إليه الأوضاع المادية والمهنية والاجتماعية لشغيلة القطاع بكل فئاتها من تردي خطير بسبب تدهور القدرة الشرائية، نتيجة تجميد الأجور ولهيب الارتفاع المتواصل للأسعار والتسليع المتواصل للخدمات الاجتماعية وتدهور جودتها والهجوم على المكتسبات؛ ويدين استهتار الحكومة بهذه الأوضاع رغم خطورتها وثقلها السلبي على أوضاع أغلب الجماهير الشعبية، وضمنها شغيلة القطاع الفلاحي، بل وإصرارها على تعميقها من خلال المناورة وعدم الوفاء بالالتزامات، كما حصل بالنسبة لاتفاقات 26 أبريل 2011 و25 أبريل 2019 و30 أبريل 2022 المبرمة مع الحكومة واتفاق 8 دجنبر 2021 بين وزير الفلاحة وجامعتنا.

4. يطالب بزيادة عامة في الأجور والمعاشات بالقطاع العام وبالقطاع الخاص، وفقا لغلاء المعيشة، تتدارك التدهور الحاد للقدرة الشرائية الذي مس شغيلة القطاعين وعموم الجماهير الشعبية، وبالاستجابة الفورية لباقي المطالب الأساسية الأخرى على مستوى تحسين الدخل والنهوض بالحماية الاجتماعية والتأمين عن حوادث الشغل والأمراض المهنية واستقرار العمل عبر وضع حد للعمل بالعقدة وكافة أشكال العمل الهش.

5. يطالب بوضع حد لما يتعرض له القطاع العمومي من استهداف وتفكيك، وبإنصاف كافة الفئات العاملة به من مساعدين إداريين ومساعدين تقنيين ومحررين وتقنيين ومتصرفين ومهندسين وبياطرة وحاملي الشهادات غير المدمجين في السلاليم المستحقة، وبالاستجابة لمطالبها الخاصة المشروعة.

6. يدين ما تتعرض له الحريات الديمقراطية من تضييق وقمع، ويطالب بصونها بدء باحترام الحقوق والحريات النقابية ووضع حد نهائي للإجراءات التعسفية التي تعتمدها السلطات المحلية برفضها تسليم وصولات الإيداع القانونية للمكاتب النقابية عند التأسيس أو التجديد، وبإلغاء الفصل 288 المشؤوم من القانون الجنائي الذي يجرم حق الإضراب، وبسحب مشروع القانون التكبيلي للحق في الإضراب، وبالمصادقة على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87 بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، والإقرار بحق كافة موظفي المياه والغابات في التنظيم النقابي؛ كما يستنكر المحاولات الهادفة إلى التعديل التراجعي لمدونة الشغل وإلى فرض قانون تحكمي في العمل النقابي.

7. يندد بالتراجع عن المكتسبات الذي عرفه نظام المعاشات المدنية للصندوق المغربي للتقاعد ويطالب بإصلاح جدري لأنظمة التقاعد عامة، وبوضع حد للحيف الذي يعانيه منخرطو النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وبحد أدنى للمعاش يضمن الكرامة ويلبي الحاجيات الأساسية بالنسبة لكافة المتقاعدين/ات، وبتمثيلية ديمقراطية للمتقاعدين في المجالس الإدارية لمختلف صناديق التقاعد، تعتمد على التمثيلية النقابية.

8. يثمن عاليا النضالات الوحدوية لشغيلة المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي وما أثمرته من نتائج إيجابية لحد الآن، خاصة فيما يتعلق بالقانون الأساسي لشغيلة هذه المكاتب، ويجدد المطالبة بإخراج القوانين الأساسية لمستخدمات ومستخدمي المؤسسات العمومية التابعة لوزارة الفلاحة، وتحسين ظروف العمل والنهوض بالمهام الخاصة بكل مؤسسة على حدة والاستجابة للمطالب الملحة لشغيلتها، وفي مقدمتها إصلاح النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد.

9. يستنكر استمرار التمييز القانوني في مدة العمل اليومية تجاه العمال الزراعيين، ويطالب بالتنفيذ الفعلي لتقليص الفارق ما بين الحد الأدنى للأجور في الفلاحة ونظيره بباقي القطاعات في أفق توحيدهما سنة 2028 وفقا لاتفاق 30 أبريل 2022، وبوضع حد لتغول الباطرونا الزراعية ونهجها لسياسة التجويع والتشريد في حق عمال وعاملات أراضي الدولة الفلاحية المسلمة للقطاع الخاص، وللسمسرة والاستغلال المكثف للعاملات والعمال الزراعيين ولمحاربتها العمل النقابي؛ كما يطالب بتطبيق قوانين الشغل والضمان الاجتماعي واحترام شروط الصحة والسلامة داخل الضيعات والشركات الفلاحية، وخلال نقل العاملات والعمال، وتفعيل لجنة المتابعة الخاصة بأراضي الدولة الفلاحية المفوتة.

10. يطالب بإصلاح زراعي، ديمقراطي شعبي، يعيد النظر بشكل جدري في الملكية العقارية الفلاحية ويمكن الفلاحين الكادحين من الأرض ومياه السقي ووسائل الإنتاج ومن مختلف وسائل الدعم المادي والتقني ومن الاستشارة الفلاحية الناجعة؛ كما ينادي إلى العمل على تطوير القطاع التعاوني وإصلاحه والاستجابة لمختلف حاجيات الفلاحين وتأهيلهم قصد النهوض بأدوارهم على مستوى التنمية بالبادية ومن أجل ضمان السيادة الغذائية والسلامة الصحية لشعبنا، إضافة إلى وضع حد للسطو على أراضي الجماعات السلالية وعلى الأراضي الخاصة للفلاحين الكادحين وحمايتهم من المضاربين العقاريين، ووضع حد للرعي الجائر على حساب الفلاحات المجلية والموارد الطبيعية.

11. يطالب بتحسين الأوضاع المادية والمهنية لشغيلة الصيد البحري والاستجابة لمطالبهم الخاصة بمختلف مواقع العمل والإنتاج، أخذا بعين الاعتبار لظروف عملهم القاسية والمنافسة الحادة من طرف الأساطيل الكبرى في أعالي البحار.

12. يطالب بتحسين ظروف عمل شغيلة الصناعات الفلاحية والغذائية داخل مختلف وحدات الإنتاج وبالاستجابة إلى المطالب الخاصة بكل فئة منها وضمان حقوقهم القانونية والمكتسبة، ويؤكد دعم الجامعة لتطوير تنظيمهم، وطنيا وعلى مستوى سلاسل الإنتاج.

13. يطالب بتحسين أوضاع المتقاعدين/ات والاستجابة لمطالبهم الخاصة والمشروعة بدءا بالزيادة في المعاشات، تقديرا لعطاءاتهم وعرفانا بتضحياتهم، وبالاستجابة للمطالب الخاصة بالنساء وبالشباب العاملين بالقطاع الفلاحي ومناهضة كل أشكال الاستغلال والتهميش والتمييز التي يتعرضون لها.

14. يؤكد على المساهمة الحيوية للفلاحة المغربية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية المنشودة، المرهونة بإقرار إصلاح زراعي ديمقراطي شعبي وباعتماد سياسة فلاحية وطنية مستقلة تضمن السيادة الغذائية لشعبنا وتحافظ على الثروات الفلاحية والغابوية والبحرية للأجيال القادمة وتنميها، وتخلص بلادنا من كل أشكال التبعية؛ وهو ما يضع النضال النقابي الفلاحي الجاد في صلب النضال الشعبي العام ويجعل منه رافعة أساسية لبناء جبهة شعبية لكافة القوى المناضلة، ولمناهضة الاستغلال والاستبداد والفساد، ومن أجل مغرب التقدم والديمقراطية الضامن للكرامة والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية وكافة حقوق الانسان للجميع.

15. يجدد إدانة الجامعة للهجوم الرجعي المتواصل على الحقوق والمكتسبات، ويعلن دعمه لنضالات الشغيلة بكل فئاتها من أجل مطالبها ودفاعا عن حقوقها ومكتسباتها، ومناصرته لنضالات عموم الجماهير الشعبية دفاعا عن الكرامة والحقوق والتطلعات المشروعة.

كما يدين الهجوم المتصاعد على الحريات العامة وخاصة على حرية التنظيم والتظاهر السلمي وحرية التعبير والصحافة، مطالبا بإطلاق سراح معتقلي حراك الريف والصحافيين والمدونين وكافة المعتقلين السياسيين.

16. يدين بشدة الممارسات القمعية للمندوب "السامي" لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ضد مناضلات ومناضلي الاتحاد المغربي للشغل، ويعلن تضامنه القوي مع نضالات شغيلة هذه المندوبية.

17. يؤكد تضامن الجامعة مع الشعب الفلسطيني في مواجهة الاستعمار الصهيوني ومن أجل تحرير كامل فلسطين من النهر إلى البحر وبناء دولته الوطنية الديمقراطية وعاصمتها القدس، ويحيي كافة فصائل المقاومة الفلسطينية ويدعو إلى تمتين وتوحيد صف المقاومة، ويدين بأشد العبارات كل المطبعين مع الكيان الصهيوني وكل أشكال التطبيع الخياني؛ كما يعلن تضامنه مع كافة الشعوب المغاربية وعلى مستوى المنطقة العربية والإفريقية في كفاحها التاريخي ضد الرجعية والصهيونية والامبريالية وعملائها المحليين، ومن أجل التحرر الوطني والتقدم والديمقراطية.

18. يؤكد دعمه للتطلعات التحررية لكافة الشعوب عبر العالم وتضامنه مع نضالاتها في مواجهة الإمبريالية والرجعية، ولنضالات الطبقة العاملة والفلاحين الكادحين في مواجهة الاستغلال الرأسمالي المتوحش ومن أجل العيش الكريم، وعالم خالي من كل أشكال الاضطهاد والتمييز والاستغلال.

عاشت الطبقة العاملة سيدة نفسها وطليعة الكفاح الشعبي

عاشت الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي

عاش الاتحاد المغربي للشغل

الرباط في 27 ماي 2023

لماذا تحارب الدولة الإعلام الجاد والمستقل؟

كريم لحسن

آلت الأوضاع في المغرب إلى ما يبعث القلق والذعر نتيجة مستويات الأزمة الخطيرة بأبعادها الثلاثة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث أصبحت الدولة في وضعية لا تحسد عليها، إذ سقطت كل أوراقها وظهرت للعيان عارية وموسومة بالأوصاف الحقيقة كدولة برجوازية هجينة تبعية ديكتاتورية قمعية تسلطية فاشلة وفاسدة، وبكل هذه الصفات الملازمة لهذه الدولة الكمبرادورية أبانت عن إفلاس برامجها وخططها التي سوقتها للخارج والداخل بعدما حشرتها التصنيفات الدولية في آخر درجات سلم التصنيف على كل الأصعدة: في التعليم والصحة والديمقراطية والتخلف والفقر والرشوة والفساد. وأمام هذا الوضع الكارثي واستحالة الخروج منه، مازالت تتخبط في هذه الأزمات بسبب الاختيارات الكارثية التي اتبعتها منذ الاستقلال الشكلي إلى الآن، حيث اختارت سياسة التملص من كل مسؤولية عن الأزمة والرمي بمسبباتها على أحزابها وموظفيها وأجهزتها بوصفهم بالتقصير في أداء الواجب وممارسة المسؤولية المنوطة بهم، ونفضت أيديها عن كل شيء، وتحولت الدولة إلى كائن شيطاني لا يرى، وباختفائها ترسخ للجماهير الشعبية والمجتمع ككل أن محصلات الفشل والنجاح مرهون بطبيعة من هم في واجهة التسيير والتدبير لبرامج الدولة لتبرئة مسؤوليتها من الفشل ومنح شهادة البراءة عن أفعالها وأعلنت حرب الكل ضد الكل.

إن المرحلة التي تمر منها الدولة المغربية بكل مؤسساتها هي مرحلة المفلس والمنقذ في ذات الوقت:

ـــ **اقتصاديا:** لم تعد قادرة على التحكم في مواردها وثرواتها لأن حجم ديونها الخارجية والداخلية فاقت حد الناتج الداخلي الخام، فأصبحت بموجبه غير قادرة على تجاوز هذه الوضعية ولو تدريجيا، ولم تعد تقوى على الاستمرار في الحياة الاقتصادية دون اللجوء إلى الإقتراض الخارجي، ووصلت إلى مرحلة العجز التام والدائم في إعداد ميزانية مكتملة ومستقلة عن الجهات المانحة؛ وهذا الارتباط جعلها رهينة بيد القوى الامبريالية التي تتحكم عبر برامجها في الشأن الاقتصادي والسياسي وما يترتب عنه اجتماعيا وسياسيا من أزمة خانقة. فنسبة التضخم في تصاعد وارتفعت معه كلفة المعيشة بسبب الغلاء الفاحش واتساع قاعدة الفقر والهشاشة بسبب البطالة المتفشية وانعكاس الأزمة الاقتصادية على الطبقة العاملة وعموم الجماهير الشعبية بإفلاس كثير من الشركات والمؤسسات الإنتاجية وانكماش اقتصادي مزمن.

ـــ **سياسيا:** أصبحت علاقة الدولة بالمجتمع وبالمواطن تتصف بالتوتر والعنف والانفصال، تكرس الدولة في شخص مؤسساتها وضع قوانين وفرض قيود لتتمكن من الحد من مواجهة الإصطدام مع الجماهير المتضررة. ومن خلال هذه الممارسات التي تحكم الدولة بها والمتمثلة بآليات يطبعها العنف والتوتر والبيروقراطية، تسود الأيديولوجية الاستغلالية التي تتأسس على قواعد تحط من كرامة المواطن وتحد من حريته، وبمعنى آخر تعمل الدولة على تسييج المجتمع المدني وابتلاعه، وهو ما أظهر تغولها عبر ممارسة العنف الإداري والرمزي والمادي، وبهذه الطريقة تكون الدولة قد مأسست علاقات وسلوكات تطبعها الانتهازية وكل الظواهر التي تشوه العمل والممارسة السياسية.

وهذا يعبر عن فشل ذريع لمشروعها الذي كان يهدف إلى التطلع لبناء الدولة الحزبية التي تنتج طبقات سياسية جديدة تتوخى منها تصحيح المسار الحزبي والانتقال بهذه التجربة نحو التحول الديمقراطي كما أوحت به منذ نهاية التسعينيات، والمتمثل في إعادة تشكيل وإخراج جديد للأحزاب التاريخية الوطنية والأحزاب الخارجة من ماكينة الدولة، والتي تنتمي فعلا إليها، لأنها ليست وليدة المجتمع بشكل طبيعي، غايتها هي الدفاع عن مصالح البورجوازية الوكيلة لمصالح القوى الإمبريالية. وبهذا الفعل عملت على إفساد الأحزاب بإدخال المفسدين والإداريين كوسيلة غير مباشرة للتزوير، وتشجيع هؤلاء وإعطائهم إشارات للانخراط في الأحزاب وهكذا تمت عملية إعادة صناعة الأحزاب في تصاميم جديدة وفق توجهات سياسة الدولة النيوليبرالية: أحزاب بلا تاريخ وبلا برامج ومشاريع سياسية، أحزاب فارغة جوفاء وعمياء شبيهة بدمى ترقص في المجال السياسي، وبالتالي أصبحت الدولة الحزبية توجه وتوزع هذه الدمى لبسط هيمنتها الإيديولوجية والسياسية وضد كل حركة تهدد كيانها أو زعزعتها ولغاية التمثيل الرسمي في مؤسسات الدولة.

وبهذا التخطيط انتفت السياسة الوطنية المستقلة ومعها المشاريع الوطنية وحلت محلها البرامج النيوليبرالية، ووضعت الأحزاب التي لا تنتمي للدولة على الهامش، وتعرضت للإقصاء والمنع والتضييق وعزلها عن الجماهير بسيطرة واحتلال الدولة للفضاء العام لتعيق عملها وتظهرها بمظهر الأحزاب العاجزة عن مواكبة العصر وغير القادرة على الاندماج في اللعبة السياسية التي رسمتها لها الدولة. وكلما فشلت الدولة في مرحلة كلما مالت وتطرفت أكثر في علاقتها بالمجتمع والأحزاب المعارضة والإعلام، وتعتبر المرحلة التي تمر بها الآن من جملة فشلها الشامل حيث خسرت كل شيء، فالوضع الداخلي هش لأنها عملت على نزع السياسة من المجتمع عن طريق احتلالها مجال وفضاء الممارسة السياسية، وهذه هي سمة الدولة البوليسية التي تظهر بمظهر الدولة القوية والقادرة على تجاوز الأخطار المحدقة بها بعدما أضعفت المجتمع المدني الذي يعتبر جبهة داخلية وصمام أمنها الداخلي والخارجي.

فحينما تصبح الدولة فاشلة يصيب الإفلاس بنيان الدولة السياسي أحزابا ومؤسسات وعلى المستوى الاقتصادي أيضا، وأمام درجة الضعف الذي ينتابها داخليا وخارجيا لجأت إلى الاستقواء بالخارج لتبرير قمعها وشرعنة سياستها الداخلية التي تخدم مصالح القوى الخارجية والإمبريالية مما نتج عنه مشهد سياسي بئيس يتمثل في:

ـــ أحزاب معزولة عن المواطنين الذين لا يثقون بها.

ـــ النفور من الانخراط في الحياة الحزبية والسياسية بشكل عام.

ـــ نزول المستوى السياسي من العام إلى المستوى الخاص في ظل الدولة المخزنية القمعية، حيث يتوقف المجتمع عن إنتاج الفعل السياسي، وبالتالي لا مجال للحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان في ظل هذه الأوضاع.

ـــ الحرية والديمقراطية تعمل على تطوير الأفكار وتدفع بالمجتمع إلى التطور والقطع مع ما يتعارض مع الواقع أو الممارسات التي تعود إلى الماضي.

وللتمويه عن حقيقة الفشل وعن الأزمة الخانقة التي تتخبط فيها الجماهير الشعبية والطبقات المتضررة من سياسة الدولة الهجينة التي تعمل على حماية الأليغارشيا المنتفعة من الاقتصاد بمراكمة أرباحها ونهب خيرات البلاد (بالقوة وبالقوانين) ولإخلاء مسؤوليتها، تعمل الآن على ترويج برنامج إصلاحي يسوق لمرحلة (محاربة الفساد) تظهر خلاله طهرا نيتها بعدما طلت الجميع بالشبهات والفساد، وللترتيب والإعداد لهذا المشروع سارعت إلى إكمال سيطرتها على المشهد السياسي في البلاد وعملت على إعداد جوقة إعلامية كبيرة إما بتمويلها أو شرائها أو تكوينها للدعاية لخط الدولة السياسي ولقلب الحقائق والترويج لكل ما تبرمجه.

وبالموازاة مع هذا تعمل على قمع واعتقال الصحافيين والمدونين والإعلاميين المستقلين، لأن الإعلام المستقل يشكل القوة المعارضة التي تساعد الأحزاب المعارضة والمناهضة لسياسة الدولة المخزنية بنشر كل ما يشوب السياسة العامة من انتهاكات وممارسات تخرق حقوق الإنسان وتعمل على فضح الفساد والريع، وبالتالي فهي تساهم في تشكيل رأي عام موحد وواع حول رعاية الدولة للفساد والمفسدين لأن الصحافة والإعلام لهما القدرة على التأثير في السياسات العامة عن طريق المراقبة والرصد والوقوف في وجه الفساد إلى جانب القوى السياسية المناهضة للدولة المخزنية بشكل عام.

وبما أن الفساد أصبح ملازما للدولة الرأسمالية البرجوازية بكونه أحد أوجه الاستغلال والنهب، وشكلا من الأشكال التي تسمح بتفشي كل أشكال الفساد من بيع وشراء ورشوة داخل أجهزة الدولة، ويطال أيضا مجال العدالة وتتعطل بموجبه قواعد القوانين وتفقد شرعيتها وكذلك الحال بالنسبة لقوانين السوق والعمل، وبذلك أصبح الفساد معروفا ومتداولا على نطاق عالمي بتعريفات من لدن البنك الدولي وباقي المؤسسات الدولية الأخرى، وتحول إلى أحد الأسباب الرئيسية في تبرير فشل برامج المؤسسات الإمبريالية الموجهة للدول النامية والمتخلفة التي تنهب خيراتها من طرف الشركات الكبرى والمؤسسات المالية والأليغارشيا الكمبرادورية، ولإعطاء مصداقية وجدية للدولة المخزنية في مكافحة الفساد، تلجأ بين الحين والآخر إلى بعض المحاولات بتحريك العدالة في هذا الاتجاه، مما يحافظ على النظام العام، لأنها تعي جيدا أن الفساد أصبح بنية ممأسسة لخدمة النظام العام، وبالتالي فالعلاقة بينهما قائمة على التعايش المستمر وليس اجتثاثه، لأن ذلك قد يحدث الاضطراب وحالة اللانظام، فباسم المحافظة على المصلحة العليا والنظام العام، يتم استخدام وتحريك العمل بأوامر، لأن الغاية الأساسية ليس التطهير الشامل للفساد بل العمل على استتباب النظام، وهي ما عبر عنه المفكر ميشيل فوكو بالحليب أو الليمون.

مأسسة الحوار الاجتماعي : جدولة زمنية لحوار مغشوش

لوحظ في السنوات الأخيرة وفي سياق احتفال الطبقة العاملة بعيدها الأممي قيام الحكومة المخزنية بدعوة النقابات لما تسميه حوارا اجتماعيا وما تدعي أنه يندرج ضمن مأسسة الحوار الاجتماعي، هذا الحوار الذي انطلق باتفاق فاتح غشت 1996 إثر انتفاضات اجتماعية متعددة وشاملة للعديد من مناطق البلاد كرد فعل طبيعي على سياسات التقويم الهيكلي أو بالأحرى سياسات "التدمير" الفعلي لمكتسبات الطبقة العاملة المغربية منذ الاستقلال، مما يعني أن دخول الدولة المخزنية والباطرونا في إطار هذا الحوار هو وسيلة لتحقيق سلم اجتماعي تستفيد منه الدولة والباطرونا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. ومتابعة لمجريات هذا الحوار منذ 1996 ونتائجه يؤكد ذلك، فلم تستفد منه الحركة النقابية سوى المزيد من التفتيت والممارسات البيروقراطية والكولسة وشيوع قيم الانتهازية والريعية بين كوادرها بل والإنخراط في تهيئة شروط تمرير الدولة لقوانين تدمر ما تبقى من مكتسبات الطبقة العاملة مثل المواقف التي اتخذتها النقابات عند التصويت على قانون التقاعد في يوليوز 2016، وطريقة خضوع معظم النقابات التعليمية لاستدعاء وزير الداخلية الأسبق وزير التربية الوطنية حاليا في منتصف ليلة 13 و14 يناير الماضي للحضور صباح نفس اليوم من أجل التوقيع على اتفاق يخص القطاع التعليمي دون عودة هذه النقابات لأجهزتها التقريرية. إضافة إلى ذلك يلاحظ المتتبع للأوضاع الاجتماعية لعموم الشعب المغربي أن حصيلة الحوار ومايسمى مأسسته تساوي أقل من الصفر باعتبار ما فقدته الطبقة العاملة من مكتسبات حصلت عليه بتضحيات ما بين الاستشهاد والاعتقال والنفي، وما حصلت عليه لايتعدى وعودا كاذبة ومزيد من الريع النقابي المالي (دعم مالي) وسياسي (كراسي في مجلس المستشارين) واجتماعي (توظيف ذوي القربى) وهلم جرا من الامتيازات التي جعلت عدة نقابات وكالات للانتهازية ولتوظيف الرعايا والأتباع. هذا الموضوع أي الحوار الاجتماعي ومأسسته يتناوله عدد الجريدة في ثلاثة محاور، محور أول يتناول سياقات المأسسة، ومحور ثان يرصد تطورات الحوار الاجتماعي على ضوء المأسسة خلال سنتي 2022 – 2023، ومحور أخير حول خلفيات المأسسة. ونشير في نفس الإطار إلى أننا خصصنا كلمة العدد لنفس الموضوع.

من الصراع الطبقي إلى الحوار الاجتماعي؟!
في السياقات التاريخية وأسس ومدلولات المأسسة والحصيلة

محمد شويا

تقديم عام:

ينطوي مفهوم الحوار الاجتماعي على واقع وطبيعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمعات الرأسمالية..

بمعنى أن الحوار الاجتماعي القائم والذي يتم بين أطراف الإنتاج: الدولة والباطرونا والعمال وكل المنتجين والمبدعين ماهو إلا واجهة سياسية تخفي علاقات الإنتاج السائدة تحت الرأسمالية وتطورها منذ البدايات الأولى للتراكم البدائي للرأسمال ومرورا بالثورة الصناعية الأولى (بريطانيا وفرنسا) ثم الثورة الصناعية الثانية (الولايات المتحدة والمانيا) وما أعقبها من انفجار التناقضات بين الرأسماليات في مرحلة المد الإمبريالي العالمي وصولا الى العولمة النيولبرالية المتوحشة..

وإذا كانت الرأسمالية عموما تستهدف وراء ما تسميه الحوار الاجتماعي تحقيق السلم الاجتماعي وتكثيف الاستغلال وتوسيع مصالحها لمزيد من مراكمة الرأسمال تحت شعارات التطور والعدالة الاجتماعية، فإن الطبقة العاملة ومن خلال الحركة النقابية كحركة إصلاحية سعت في بدايتها إلى تحسين شروط العمل بالزيادة في الأجور وتحديد ساعات العمل وضمان الحماية الاجتماعية، ثم لاحقاً تراجعت الى تلطيف شروط الاستغلال الرأسمالي فقط.. وفي معمعان الصراع الطبقي ظهرت الحركة العمالية في العالم خلال النصف الثاني من القرن 19م، حيث أصبح للطبقة العاملة أفقا سياسيا باتجاهين: اشتراكي ديمقراطي بأوربا يسعى الى تدبير تناقضات الرأسمالية، وهو ما ساهم الى جانب البورجوازية في بناء مفهوم الحوار الاجتماعي من خلال تأسيس منظمة العمل الدولية OIT سنة 1919 لمواجهة الأممية الأولى ثم الثانية، كما عرفت الولايات المتحدة ابتداء من 1930 أولى السياسات الاجتماعية بعد الأزمة الرأسمالية العالمية 1929 في عهد الرئيس روزفلت .. ثم اتجاه شيوعي ثوري (البيان الشيوعي 1948 ثم كمونة باريس 1871) يرى أن إنهاء الاستغلال الرأسمالي يمر عبر القضاء على النظام الرأسمالي وتقويض الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج..

ومع انتقال العلاقات الرأسمالية من دول المركز الرأسمالي وطغيانها في المستعمرات، انتقلت المسألة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية الى الدول الطرفية ومنها المغرب الذي لم يعرف مفهوم الحوار الاجتماعي إلا مع سياسة التقويم الهيكلي، وبالخصوص خلال تسعينيات القرن الماضي بعد الهزات والانتفاضات الاجتماعية الكبرى 20 يونيو 1981 ويناير 1984 و14 دجنبر 1990 ...

ضمن هذه الورقة سنتطرق لما يسمى ب"الحوار الاجتماعي" مقاربة للسياقات التاريخية بظهور هذا المفهوم في السياق العالمي، ثم في السياق المغربي في محور أول، أما المحور الثاني فسنخصصه للأسس التشريعية والمؤسساتية ومدلولات الحوار الاجتماعي وحصيلته منذ تأسيسه في فاتح غشت 1996 بين أطراف الإنتاج: الدولة والباطرونا وثلاثة مركزيات نقابية ...

1 – المحور الاول: السياقات التاريخية لتطور مدلولات الحوار الاجتماعي عالميا ووطنيا:

أ- تطور مدلولات الحوار الاجتماعي في السياق الدولي:

رغم أن مدلولات الحوار الاجتماعي محكومة بتطور علاقات الانتاج الرأسمالية في دول المركز عموماً، فإن هناك تمايزات في تجارب نماذج الأنظمة الاجتماعية في كل دولة وإن كانت تحكمها عموما نفس الأهداف والغايات، وهي توفير السلم الاجتماعي وتكثيف الاستغلال الرأسمالي وتلطيفه لتحقيق مزيد من تراكم رؤوس الأموال وتوسيع المصالح ... وترجع هذه التمايزات إلى عوامل كثيرة أهمها الجذور السياسية لتشكل الأنظمة السياسية البورجوازية وطبيعة الطبقتين البورجوازية والعمالية في كل دولة، ايضا فترات التحول من الفيودالية الى الرأسمالية وشكل نمط الرأسمالية وطبيعة تشكيل المجال الوطني الضروري لنمو الرأسمال والمجال اللاوطني الحيوي لتوسع المصالح الرأسمالية خارج أوطانها، أي المستعمرات، خصوصا مرحلة التراكم البدائي للرأسمال ومرحلة الإمبريالية حيث انفجرت التناقضات الداخلية والخارجية للرأسمالية ...

• أبرز الأنظمة الاجتماعية وأكثرها تقدما في مرحلة ماقبل النيوليبرالية المتوحشة:

• النموذج الفرنسي الذي استند إلى فلسفة الجمع ما بين الدولة الراعية l'état de providence واقتصاد السوق، أي التوفيق بين تحقيق التراكم الرأسمالي ونوع من العدالة الاجتماعية، أي إشراك الطبقة العاملة في جزء من ثمرات مجهودها في إنتاج فائض القيمة. ويرتكز النظام الاجتماعي قبل إعلان الجمهورية الخامسة بين 1948 و1946 على ضمان الحق في التقاعد للجميع والتأمين الصحي المجاني وتأمين البطالة، وتم الاعتراف بالنقابات منذ 1884 وإقرار الحد الأدنى للأجر في 1950 وقانون حماية المعاقين 1975 وحين في 2005 ثم بناء حد أدنى للدخل من أجل الإدماج..

في الواقع النموذج الاجتماعي الفرنسي جاء نتيجة لمخاض طويل من الصراع، بدأ بكمونة باريس 1871 وهزيمة واترلو أمام الألمان.. ثم تبلور وأكتمل ما بعد الحرب الثانية بعد مفاوضات طويلة بين الشيوعيين والنقابيين (CGT) كممثلين عن الطبقة العاملة التي شاركت في التحرير ضد النازية والفاشية والديغوليين ممثلي الرأسمال الوطني الفرنسي..

ويعرف اليوم هذا النموذج تراجعات خطيرة تواجهها الطبقة العاملة بقوة، ومن الانتقادات الموجهة لهذا النموذج انتقادات Alain Lefèvre et Dominique Méda حول نقاط ضعفه على مستوى العمل والبطالة والتوزيع مقارنة بالنموذج الإسكندنافي الذي يعرف نموذجه أداء جيدا في النمو الاقتصادي وإنتاج الشغل وحماية اجتماعية عالية.. ويرى Denis Kessler أن النظام الاجتماعي الفرنسي محافظ وهو ثمرة توافق في مجلس المقاومة المكون من الشيوعيين والديغوليين، وحان الوقت للعودة اليه كما أنشئ عوض قضمه عبر تعديلات حثيثة لتفكيك أنظمة الوظيفة والخدمة العموميتين وأنظمة المعاشات والضمان الاجتماعي والمحاصصة..

• النموذج الألماني: ويعود تأسيسه إلى مؤسس الدولة الوطنية الموحدة بسمارك والذي تزامن مع إنجاز الثورة الصناعية الثانية إلى جانب الولايات المتحدة أواخر القرن 19م، حيث اقتضت مصلحة الرأسمال الألماني الناشئ آنذاك اقتسام ثمرات فائض القيمة مع الطبقة العاملة لبناء الوحدة الوطنية والاقتصاد الرأسمالي الناشئ الذي تأخر تطوره عن القوى العظمى في تلك المرحلة فرنسا وبريطانيا..

• النموذج الإسكندنافي: ساعد السلم الاجتماعي والتحولات الهادئة والاستقرار الذي عرفته الدول الإسكندنافية السويد والنرويج والدانمارك وفنلندا تناوب الرأسمالية الاجتماعية والاشتراكية الديمقراطية على تحقيق أداء اقتصادي مهم، ونظام عدالة اجتماعية ناجعة، ويرجع ذلك لطبيعة البورجوازيات الوطنية هناك والتي لم تتطور إلى امبرياليات ولا إلى الرأسمال الاحتكاري الكبير..

• النموذج الأمريكي: يختلف النموذج الأمريكي عن نماذج أوربا؛ فقد بدأ النظام الاجتماعي مع الرئيس روزفلت سنة 1930 مباشرة بعد أزمة 1929، حيث أقرت خطة جديدة للإصلاح استعادت فيها الدولة زمام المبادرة لإعادة توازن اقتصاد السوق ونظام الرعاية الاجتماعية لمواجهة البطالة والبؤس والأمراض والفقر والجوع نتيجة إفلاس الاقتصاد الرأسمالي..

وبعد أن خرجت الولايات المتحدة منتصرة في الحرب الثانية والمستفيد الأكبر اقتصاديا منها، وتطبيق خطة مارشال لإعادة الإعمار التي ستمكن هذه الدولة من السيطرة الاقتصادية على العالم الرأسمالي بعد السيطرة السياسية والإيديولوجية والعسكرية..

بعد الحرب الثانية ستتراجع أمريكا عن سياسة الدولة الراعية عقب الأزمة إلى النزعة الليبرالية والعدوانية المفرطة ضد الخارج، وأيضا ضد الداخل حيث عمل الاتجاه الماكارثي على تصفية اليسار الأمريكي بالسجون والاغتيالات، كذلك حركة السود والنساء المطالبة بالمساواة في الحقوق المدنية كما عمدت إلى تفكيك اتحادات وتكتلات العمال في شيكاغو مهد الحركة العمالية الأمريكية وغيرها.. وفرضت نظاما اجتماعيا مفرطا في الليبرالية، سواء على مستوى الأجور أو الحماية الاجتماعية أو المعاشات والتامين الصحي. فأقرت قوانين تفرض المفاوضات بين أطراف الإنتاج على صعيد الشركات، وحررت عقود التأمين الصحي والمعاش والعمل والحماية الاجتماعية للأفراد ليتعاقدوا مع شركات خاصة بتقديم هذه الخدمات؛ والهدف بطبيعة الحال هو تذرير الطبقة العاملة وتفكيك كل اشكال التضامن العمالي وتقويض المنظمات النقابية لممارسة التفقير السياسي على العمال، وهذا ما يفسر أن الانتفاضات في أمريكا غالبا ما تكون أسبابها إما العنصرية او ممارسات البوليس الأمريكي ضد السود أو المهاجرين باستثناء حركة احتلال وول ستريت إثر أزمة الرهون العقارية سنة 2008.

ب- تطور مدلولات الحوار الإجتماعي في السياق الوطني:

في السياق الوطني يمكن التمييز بين مرحلتين في تطور النظام الاجتماعي وما كان يتطلبه من تنظيم الصراع حول هذا النظام بين اتجاه الدولة عشية الاستقلال الشكلي إلى إرساء التبعية لفائدة التحالف الطبقي الناشئ قيد حسم السلطة والثروة ولأسياده الإمبرياليين خصوصا في فرنسا واتجاه تطلعات الشعب المغربي في استكمال التحرر والعدالة الاجتماعية:

• النظام الاجتماعي وصراع أطراف الإنتاج أثناء إرساء التبعية:

عملت بعض الشخصيات الوطنية وخصوصا الحكومة الوطنية برئاسة عبدالله ابراهيم وإن لم تعمر طويلا على بناء نظام اجتماعي واقتصادي كانت تعتقد أنه سيجيب عن تطلعات الشعب المغربي في استكمال التحرر وإقرار العدالة الاجتماعية،

تتمة: من الصراع الطبقي إلى الحوار الاجتماعي؟!

>>> وهكذا بذل مجهود في إصدار التشريعات ذات البعد الاجتماعي كإصدار ظهير النقابات 1957 وظهير الحريات العامة 1958، وهي قوانين تأسيسية، وقانون إلزامية التعليم 1963 وقانون الوظيفة العمومية 1958 وقانون المنجمي 1958 وبناء أيضا المؤسسات الخاصة بالحماية الاجتماعية منها تأسيس الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي1961، والصندوق المغربي للتقاعد 1961، كما تم انشاء النظام التعاضدي 1962، وأنظمة التأمين والاحتياط الاجتماعي، والصندوق الوطني للقرض الفلاحي الموجه للتنمية القروية... هذا المجهود التشريعي والمؤسساتي الذي باشرته الحكومة الوطنية تم افراغه من محتواه وأهدافه بعد الانقلاب على المخطط الخماسي لعبد الله ابراهيم..

وبالقدر الذي كرس فيه النظام التبعي كل طاقاته لحسم السلطة والثروة لفائدة التحالف الطبقي السائد المكون من كبار الملاكين والبرجوازية الوسيطية وكل وكلاء الاستعمار الجديد، عمل أيضا على تفكيك الحركة النقابية إنشاء L'UGTM التابعة لحزب الاستقلال وL'UNT التابعة للخطيب ذراع المخزن وفرنسا في جيش التحرير وعزلها عن العمال وعن النخبة التقدمية، وقسمها وشجع داخلها التيارات الانتهازية والبيروقراطية لتحييد العمال والفلاحين الفقراء عن الصراع وتفقيرهم سياسيا وهم المسيسون وقد شاركوا في معركة الاستقلال، ومع ذلك دافع الشعب المغربي عن حقه في العدالة الاجتماعية عبر انتفاضات شعبية مجيدة 23 مارس 1965 و20 يونيو 1982 ويناير 1984 قضى عليها النظام التبعي بالحديد والنار ...

• سياق النظام الاجتماعي المغربي في ظل التقويم الهيكلي والتوحش النيوليبرالي:

بعد مرور 7 سنوات فقط عن تطبيق برنامج التقويم الهيكلي l'ajustement المملى من المراكز المالية العالمية، انفجر الوضع الاجتماعي في إضراب 14 دجنبر 1990 الذي أعلنته CDT و L'UGTM بشكل مشترك بعد إحياء الكتلة الديمقراطية وإقصاء منظمة العمل الديمقراطي الشعبي منها ... اهتز الوضع الاجتماعي نتيجة لتسارع ارتفاع معدلات البطالة خصوصا حاملي الشواهد (1991 تأسيس الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب) وتسريحات العمال والعاملات بالآلاف نتيجة لخوصصة الشركات العمومية وشبه العمومية أو إغلاقها، كما حصل لمناجم جرادة وجبل عوام وزليجة في سنة 1990 أعدت امينة بن خضرة مديرة BRPM آنذاك تقريرا بإغلاق وخوصصة 30 شركة منجمية وطاقية كما تم تفكيك الاسطول البحري CMANAV ومكتب التسويق والتصدير والمكتب الوطني للنقل وكل الشركات العمومية الاستراتيجية بما فيها شركة سامير وكوطيف للنسيج وصوماكا لتركيب السيارات وتفكيك تخصصات المكتب الشريف للفوسفاط والمكتب الوطني للكهرباء والماء وإدخال شركات التدبير المفوض والوساطة في اليد العاملة. هذا وقد ساهم تقليص التوظيف العمومي في انتشار العطالة والفقر والحرمان على نطاق واسع " le Maroc des privatisationsest le Maroc des privations"..

بعد انتفاضة 14 دجنبر بدأ الملك الراحل يفكر بمذهب جديد لتدبير النظام الاجتماعي المتفجر رؤية تقنوية وحسابية في ظاهرها لكن هي اختيارات سياسية كبرى ستظهر في مرحلة ما سمي بالعهد الجديد ..

سياسيا بدأ التحضير لما يسمى بالتناوب التوافقي مع امحمد الخليفة زعيم حزب الاستقلال بعد رحيل عبد الرحيم بوعبيد 1991 صاحب التسويات مع القصر وفرنسا، كما تمت الاستجابة لتعديل شكلي للدستور حسب عريضة الكتلة الديمقراطية. هذه العملية انتهت بالفشل بسبب رفض حزب الاستقلال الاشتغال الى جانب الجلاد ادريس البصري.. استمر الملك الراحل في التفكير بتدبير المعضلة الاجتماعية عبر الانفتاح على تجارب أوربية في الموضوع فرنسا والمانيا والسويد وسيستقر على:

إدماج رجال الأعمال في العمل السياسي خصوصا السياسات الاجتماعية والاقتصادية عبر نقابتهمCGEM .

كما سيبدأ في التفاوض مع الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية باعتبارهم حاملي لتصور Social-démocrate لتجربة هذا التصور في تدبير أزمات الرأسمالية وليس حلها، ووعدهم بتعديل الدستور، كما انشغل بمأسسة الحوار الاجتماعي حيث أنشأ مجلسا استشاريا للحوار الاجتماعي يحتفظ للدولة بالقرارات الاجتماعية والاقتصادية، وانشأ صندوق الحسن الثاني للتنمية من عائدات الخوصصة، بالطبع ليس لإعادة توزيع الثروة. وانشا مؤسسة محمد الخامس للتضامن لتلطيف الفقر وضبط الإسلام السياسي المتنامي آنذاك كما بدا يفكر في تغيير التشريعات لمواكبة العولمة الرأسمالية منها الدستور ومدونة الاسرة والشغل والحريات.

هذا بصفة عامة السياقات الوطنية المتعلقة بالنظام الاجتماعي وتدبير أزماته.

2 – المحور الثاني: الآليات التشريعية والمؤسساتية ومدلولات الحوار الاجتماعي وحصيلته:

خلال تسعينيات القرن الماضي وتحت ضغط مخلفات التقويم الهيكلي من تسريحات للعمال والطرد وانتشار البطالة والغلاء جراء عمليات الخوصصة وسيادة اقتصاد الريع والفساد وضغط الديون، تفاقمت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للجماهير العمالية والشعبية، وللحفاظ على السلم الاجتماعي والاستقرار بما يسمح بمواصلة برنامج التقويم الهيكلي من انسحاب الدولة من الخدمات العمومية ومن الاستثمار وخوصصتها للقطاع

وبالقدر الذي كرس فيه النظام التبعي كل طاقاته لحسم السلطة والثروة لفائدة التحالف الطبقي السائد المكون من كبار الملاكين والبرجوازية الوسيطية وكل وكلاء الاستعمار الجديد، عمل أيضا على تفكيك الحركة النقابية إنشاء L'UGTM التابعة لحزب الاستقلال وL'UNT التابعة للخطيب ذراع المخزن وفرنسا في جيش التحرير وعزلها عن العمال وعن النخبة التقدمية، وقسمها وشجع داخلها التيارات الانتهازية والبيروقراطية لتحييد العمال والفلاحين الفقراء عن الصراع وتفقيرهم سياسيا وهم المسيسون وقد شاركوا في معركة الاستقلال ومع ذلك دافع الشعب المغربي عن حقه في العدالة الاجتماعية عبر انتفاضات شعبية مجيدة 23 مارس 1965 و20 يونيو 1982 ويناير 1984 قضى عليها النظام التبعي بالحديد والنار ...

العام. بدأ الحديث عن الحوار الاجتماعي ومأسسته حيث أصدر الملك الراحل بلاغا يعلن فيه تكوين عن هيأة استشارية لمتابعة الحوار الاجتماعي في نونبر 1994 وبعد خطاب تقرير السكتة القلبية التي رسمها البنك العالمي عن المغرب سنة 1995 وفي اطار التحضير لحكومة التناوب، بدأت عملية اعادة تأطير عالم الشغل والعلاقات الشغلية من منظور ومعايير المراكز المالية العالمية حيث سيتم احداث مجلس الحوار الإجتماعي الثلاثي (ممثلي المركزيات النقابية والحكومة والباطرونا) الاطراف انطلاقا من اتفاق فاتح غشت 1996 ...

• مأسسة الحوار الاجتماعي من خلال اليات تشريعية ومؤسساتية:

أ- الآليات التشريعية:

• الآليات التشريعية الوطنية: أهمها الآليات الدستورية، حيث ينص الدستور الممنوح في الفصل 1 إلى أن النظام الدستوري يقوم على الديمقراطية التشاركية التي تهدف الى إشراك كافة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها..

كما ينص الفصل 8 الذي يدعو إلى المفاوضات الجماعية وتعزيز التمثيل المهني والنقابي، أما الفصل 13 الى إحداث هيئات التشاور والحكامة كما أن الدستور يضم فصولا أخرى تهم عالم الشغل كالتنصيص على اختيار الرأسمالية والليبرالية والاقتصاد، وينص أيضا على الحق في الإضراب والقانون المالي والضرائب والمبادرة بالتشريع والقضاء.. وهناك قوانين لها علاقة بعالم الشغل والمقاولة كقانون الصفقات والمبادرة الحرة ومدونة الشغل وقانون المنجمي والقانون الجنائي ...

• الآليات التشريعية الدولية: صادق المغرب على العديد من الاتفاقية الدولية التي تهم العمل وسائر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية منها العهدين الدوليين الخاص بالحقوق السياسية والمدنية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ثم اتفاقيات منظمة العمل الدولية OIT منها المصادقة على الاتفاقية الدولية رقم 154 المتعلقة بالمفاوضة الجماعية التي صادق عليها المؤتمر الدولي رقم 67 في 19 يونيو 1981 لم ينشرها المغرب في الجريدة الرسمية إلا في 2 غشت 2011 يعني 20 سنة بعد التوقيع، ثم الاتفاقية الدولية رقم 98 لشأن تطبيق مبادئ التنظيم والمفاوضة الجماعية، أيضا وقع المغرب الاتفاقية رقم 144 بشأن المشاورات الدولية الثلاثية الأطراف حول المعايير الدولية للعمل ..

للإشارة المغرب والأطراف الثلاثية رغم أنهم يوقعون في جولات الحوار الاجتماعي على هذه الاتفاقيات فإنها تبقى حبرا على ورق، بحيث لا تنفذ أبدا، بل هناك قوانين وممارسات من طرف الدولة والباطرونا تتعارض مع هذه الالتزامات، مثلا الفصل 288 من القانون الجنائي الذي يجرم الإضراب والحريات النقابية، كما أن الدولة لم توقع الاتفاقية الدولية رقم 87 التي التزمت بها في اتفاق 26 أبريل 2011 ... كل هذا يحدث وديباجة الدستور الممنوح تعترف بسمو المواثيق الدولية على القوانين الوطنية ...

ب- الآليات المؤسساتية الوطنية والدولية:

• الآليات الوطنية: هناك مجلس الحوار الاجتماعي أو الأطراف الثلاثية التي تجمع الدولة والباطرونا والنقابات ذات التمثيلية. أيضا البرلمان، هناك لجان ذات علاقة بعالم الشغل والمقاولة والوظائف والخدمات العمومية، كما أن الأطراف الثلاثية ممثلة في المجالس الإدارية للمؤسسات العمومية كالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومنظمات الاحتياط الاجتماعي ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل والوكالة الوطنية للتأمين الصحي وغيرها.. كما أن هناك تواجد مؤسساتي على مستوى المقاولات كلجنة المفاوضة ولجنة المناديب النقابية أيضا على مستوى الجهات والأقاليم كلجان الصلح في المنازعات الشغلية وقد نص ميثاق الحوار الاجتماعي الذي تمت المصادقة عليه في 30 ابريل 2022 على أجندة انعقاد الحوار الاجتماعي في دورتين في السنة الاجتماعية التي تمتد من ماي إلى أبريل من السنة الموالية وإحداث مرصد لجمع المعلومات والمعطيات والوثائق وتتبع الاتفاقات ثم مركز للتكوين النقابي والمفاوضات والقوانين الشغلية ..

• الاليات المؤسساتية الدولية: يوجد المغرب في المؤسسات الدولية والجهوية والقارية، هناك تمثيلية نقابية في منظمة العمل الدولية والاتحاد الافريقي والاتحاد العربي والملتقيات والاتحادات العالمية كاتحاد المعلمين في العالم وغيرها ..

• حصيلة الحوار الاجتماعي المأسس :

بين غشت 1996 وأبريل 2022 تم عقد ستة دورات للحوار الاجتماعي بين الأطراف الثلاثية الدولة والبا طرونا والنقابات العمالية كانت حصيلتها كارثية على الطبقة العاملة والفلاحين وعموم المواطنين والمواطنات بمزيد من التفقير والتهميش والتجويع والأمية والأمراض والبطالة والتشريد والتهجير والقهر والقمع، ولم يحقق الحوار الاجتماعي لا التنمية الاقتصادية المزعومة ولا العدالة الاجتماعية المفترى عليها. فالمغرب مرتب عالميا في سلم التنمية البشرية 123 وهو مؤشر تركيبي يضم مستوى الدخل الفردي وتعليم الكبار وامل الحياة، ويرجع هذا الى الفقر والبطالة والأمية والأمراض؛ حيث افلست المدرسة العمومية وفشل برنامج نظام المساعدة الصحية راميد وطلب المعونة 24 مليون مواطن ومواطنة أثناء أزمة كرونا تضامن معهم المغاربة ب 40 مليار درهم بينما دعمت الحكومة الباطرونا من المال العام ب 120 مليار درهم ..

كما أن النمو الاقتصادي ظل لا يتجاوز 3% على مر 25 سنة باستثناء 2021 الذي بلغ 7% فغرق البلد في الديون التي تلتهم 91% من الناتج الداخلي الخام وتم تفكيك قوانين الوظيفة العمومية والقوانين الشغلية وخوصصة الخدمات وتخريب المعاشات وتفشى الفساد والريع والامتيازات والاحتكار والغلاء. ولم تنعم الباطرونا ودولتها بالسلم الاجتماعي رغم العمالة الطبقية التي اندمجت بها الحركة النقابية وتواطئها ضد حركة 20 فبراير وضد الطبقة العاملة والموظفين في تمرير تخريب التقاعد والتعاقد وتحرير الأسعار وتقويض صندوق المقاصة .كما أن القمع والاعتقال السياسي لم يخمدا جذوة الحركات الاجتماعية في حراك الريف وجرادة وزاكورة وأوطاط الحاج وقبلها صفرو وسيدي إفني وغيرها ...

تطورات الحوار الاجتماعي على ضوء المأسسة خلال سنتي 2022 - 2023

عبد السلام سلالة

دأبت الدولة المغربية منذ أواسط تسعينيات القرن الماضي على إجراء حوار اجتماعي مع الفرقاء الاجتماعيين (المنظمات النقابية الأكثر تمثيلية حسب نتائج انتخابات المأجورين في القطاع القطاعين العام والخاص، والمناجم، والمؤسسات العمومية)، حيث حدد التقرير الذي نشره البنك العالمي في فبراير 2003 حول "النقابات والحوار الجماعي: الآثار الاقتصادية في محيط معولم"، وقد توصلت هذه المؤسسة المالية الدولية من خلال مجموعة من الدراسات إلى قناعة مفادها أن النقابات لها تأثير إيجابي. فقد ذهبت مامفيلا رامفيل، مديرة التنمية البشرية إلى أن "الحوار بين الشركاء الاجتماعيين يمكن أن يؤدي للاستثمار، ويتيح توزيعا أكثر عدالة للثروة المنتجة."

ليهتم المغرب على غرار باقي البلدان بإنشاء عدة أجهزة وطنية للتشاور والمفاوضة المهنية، وتعطى انطلاقة الحوار الاجتماعي في خطاب الملك بتاريخ 19 ماي 1994، حيث سيبدأ هذا المسار "المسلسل" بتوقيع اتفاق فاتح غشت 1996 بين الحكومة والاتحاد العام لمقاولات المغرب ومركزيتين نقابيتين هما: ك دش وا ع ش م، وبعد ذلك سيليه اتفاقات اجتماعية أخرى هي:

23 أبريل 2000؛

30 أبريل 2003؛

26 أبريل 2011؛

25 أبريل 2019؛

30 أبريل 2022؛

غير أن وتيرة الاحتجاجات الاجتماعية والإضرابات العمالية في كل القطاعات، والمؤسسات المهنية والوحدات الإنتاجية ظلت مرتفعة ومتصاعدة، بل ما يشاهد يوميا دليل قاطع على أن هذه الحوارات الاجتماعية باءت بالفشل وأنها بقيت شكلية وصورية ولم تخرج عن نطاق تحرير محاضر لا تسمن ولا تغني من جوع.

وبخصوص مأسسة الحوار الاجتماعي، فإن اتفاق فاتح غشت 1996 يعتبر الإطار المرجعي، لوضع اللبنات الأساس لهذا الإطار، والذي سيتوج بصياغة وثيقة سميت بالميثاق الوطني لمأسسة الحوار الاجتماعي سيتم المصادقة عليها في اتفاق 30 ماي 2022. والتي وضعت الخطوط العريضة حول الحوار الاجتماعي وهندسته وإدخال مفهوم السنة الاجتماعية لتنفيذ وتقييم أجندة العمل الجماعي للأطراف المعنية بالحوار الاجتماعي، وهيكلة الحوار الاجتماعي على الشكل التالي:

1. اللجنة العليا للحوار الاجتماعي.

2. لجنة الحوار الاجتماعي الثلاثي القطاعي في القطاع العام.

3. لجنة الحوار الاجتماعي الثلاثي القطاعي في القطاع الخاص.

4. الحوار الاجتماعي على مستوى القطاع الخاص.

5. الحوار الاجتماعي على مستوى القطاع العام.

6. الهيئات الاستشارية الثلاثية التركيب للحوار الاجتماعي في مجال الشغل والتشغيل.

7. آليات الحوار الاجتماعي في مجال الحماية الاجتماعية ذات التركيبة الثلاثية.

8. المجلس الأعلى للوظيفة العمومية.

9. الحوار الثنائي المباشر على المستوى الوطني في القطاع الخاص وعلى مستوى المقاولة أو المؤسسة.

10. الحوار الاجتماعي على مستوى اللجان الجهوية والإقليمية.

11. اللجان الجهوية للحوار الاجتماعي.

12. اللجان الإقليمية للحوار الاجتماعي.

13. لجنة الحوار الاجتماعي الثنائي: الحوار الاجتماعي الثنائي الإرادي في القطاع الخاص.

على مستوى قطاع الجماعات الترابية:

انطلق مسلسل الحوار الاجتماعي القطاعي منذ بداية الألفية الثانية (سنة 2000)، مع النقابات القطاعية، ليتوج بتوقيع ثلاث اتفاقات اجتماعية قطاعية:

فاتح يوليوز 2002؛

19يناير 2007 ؛

25 دجنبر 2019؛

هذه الاتفاقات الاجتماعية القطاعية تم رفض التوقيع عليها من قبل الجامعة الوطنية لعمال وموظفي الجماعات المحلية المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، وقد اعتمدت وزارة الداخلية في تعاطيها مع الحوار القطاعي، على مفهوم خاص بها يختلف عن المفهوم المعمول به داخل باقي القطاعات العمومية، إذ حرصت على حضور كل النقابات العاملة بالقطاع (ست نقابات تحضر الحوار الاجتماعي القطاعي)

ومن أجل تنزيل مضامين هذه الاتفاقات الاجتماعية، فقد تضمن البروتوكول الاتفاق الموقع بين النقابات القطاعية والمديرية العامة للجماعات الترابية بتاريخ 25 دجنبر 2019 محورا يتضمن مأسسة الحوار الاجتماعي القطاعي على

الشكل التالي:

• **مأسسة الحوار الاجتماعي القطاعي:**

أطراف الحوار:

* المديرية العامة للجماعات الترابية (ممثلة لوزارة الداخلية)؛

* الهيئات النقابية الممثلة للقطاع (ست نقابات قطاعية)؛

* ممثلي جمعيات رؤساء الجماعات الترابية في مستوياتها الثلاث (الجماعات، مجالس العمالات والأقاليم، مجالس الجهات)؛

الملاحظة التي يجب الوقوف عليها: هي حرص وزارة الداخلية على إدخال عنصر جديد في تركيبة الحوار الاجتماعي القطاعي خلال سنة 2019 وهو ممثلو جمعيات رؤساء الجماعات الترابية وهي إحالة على التركيبة الثلاثية للحوار الاجتماعي القطاعي على غرار ما هو معمول به بالقطاع الخاص (نقابات - أرباب عمل - حكومة).

ولضمان "حكامة الحوار الاجتماعي" حسب البروتوكول الاتفاق الخاص بالجماعات الترابية واستمراريته، تم إحداث اللجان التالية:

• **لجنة القيادة:** يترأسها السيد الوالي، المدير العام للجماعات الترابية، وتجتمع كل ثلاثة (3) أشهر للبث في القضايا التي ترفع إليها من قبل مجموعة العمل المركزية وتنفيذ بنود الالتزامات بين الفرقاء الاجتماعيين والمديرية العامة للجماعات الترابية؛

• **مجموعة العمل المركزية:** يترأسها السيد رئيس قسم الموارد البشرية، ويعهد إليها تتبع تنفيذ بنود الالتزامات بين الفرقاء الاجتماعيين والمديرية العامة للجماعات الترابية والنظر في القضايا المعروضة عليها من طرف اللجان الإقليمية، وتجتمع شهرا قبل انعقاد لجنة القيادة؛

• **اللجان الإقليمية:** تنكب على دراسة القضايا والإشكالات المطروحة على مستوى تدبير الموارد البشرية على الصعيد الإقليمي قبل عرضها على مجموعة العمل المركزية عند الاقتضاء؛

• **اللجان التقنية:** تبدي رأيها في القضايا المتعلقة بتدبير الموارد البشرية المعروضة عليها من طرف مجموعة العمل المركزية؛

• **نقطة الارتكاز:** يعهد إليها بتتبع القضايا والمطالب ذات الطابع الوطني والتنسيق بين جميع المتدخلين في مسلسل الحوار الاجتماعي؛

في ظل هذه التجربة (تجربة الحوار الاجتماعي) تم التضييق على الحريات النقابية من خلال إفراغ الحوار الاجتماعي من مضمونه، والاستفراد بالقرارات، والاقتطاع من أجور المضربين، (إصدار مذكرة من قبل رئيس الحكومة سنة 2011 حول الاقتطاع من أجر المضربين) وتم الإجهاز على المكتسبات الاجتماعية عبر تفكيك صندوق المقاصة، وتمرير قانون التقاعد المشؤوم في البرلمان سنة2016 الذي حطم مكتسبات هذا الحق وأفرغه من مضمونه الاجتماعي.

كما اختارت الحكومة أن تمرر القوانين ذات الطابع الاجتماعي موظفة أغلبيتها البرلمانية، ومهمشة الحوار الاجتماعي كإطار للتداول في مثل هذه القوانين. هذا بالإضافة الى اللجوء الى التوظيف عبر آلية التعاقد في قطاع التعليم، عبر تمرير قانون الإطار 17\51 الذي يشرعن هذا التوظيف ويفتح باب الإجهاز على مجانية التعليم وخوصصة هذه الخدمة؛ ضمن مخطط عام يرمي إلى تفكيك المرفق العام وتسليع الخدمة العمومية. هذا السياق التراجعي.

بعد هذا التقديم حول السياق العام الذي يجري فيه الحوار الاجتماعي بالمغرب بين الحكومة والمنظمات النقابية وممثلي الباطرونا، وبعد استحضار السياق العام لظهور ما يصطلح عليه بمأسسة الحوار الاجتماعي فإنه يمكن استنتاج ما يلي:

• **على مستوى الحوار المركزي:** يلاحظ أن الحكومة دأبت على افتتاح السنة الاجتماعية، كما تم تحديدها في الاتفاقات الاجتماعية، بعقد جولات للحوار الاجتماعي على مستوى القطاع العام وعلى مستوى القطاع الخاص، فبخصوص الحوار الاجتماعي بالقطاع العام، فأقل ما يقال عنها أنها تجتمع من أجل تبادل الأحاديث والاستماع لتقارير ممثلي القطاعات الوزارية الحاضرة في هذه الجلسات، والتي غالبا ما تكون عبارة عن سرد لما تم القيام به في السنة الفارطة، دون الأخذ بعين الاعتبار لمقترحات ممثلي المركزيات النقابية بخصوص القضايا التي تهم موظفي القطاع العام،

• **على مستوى الحوار القطاعي (قطاع الجماعات الترابية):** فإن الأمر يبدو أكثر سوءا مما هو قائم بالحوار المركزي، إذ أن وزارة الداخلية لها منظور مختلف للحوار الاجتماعي القطاعي، حيث تستدعي مجموع النقابات العاملة بالقطاع (ست نقابات جلها لا تمثيلية لها)، وتتعاطى مع الحوار الاجتماعي ومطالب النقابات بلا مبالاة كبيرة وعدم احترام التزامات ومخرجات الحوار المركزي رغم علاته.

الخلفيات الحقيقية للمأسسة من خلال مخرجات الحوار

هل يعكس الانتظام في الحوار إرادة حقيقية لتحسين أوضاع العمال والمستخدمين؟

قاشى كبير

تعني مأسسة الحوار الاجتماعي بالمفهوم الواسع تبادل المعلومات والمشاورات والمفاوضات الجماعية وحل النزاعات الفردية والجماعية، وتقوية قدرات الشركاء واستقلالية المؤسسات المنتجة للإحصائيات الاقتصادية والاجتماعية؛ وهو يسهم حسب دعاته المؤمنين بأن المكاسب تتحقق بالحوار في تحسين ظروف وشروط العمل، ويقلل من منازعات الشغل؛ إلا أن الحوار الاجتماعي يرتبط بالأساس ببناء دولة المؤسسات والقانون، والتي تنظم ممارسة جميع الحريات الديمقراطية الفردية والجماعية، وتكون مدعمة بسلطة قضائية مستقلة.

وفي هذا السياق فإن المغرب الرسمي الذي لا وجود فيه لأي مناخ تشريعي أو سياسي للحوار، ولم يصادق على كل الاتفاقيات المتعلقة أو ذات الصلة بالحوار الاجتماعي، كما أنه لم يدرج مضامين تلك التي صادق عليها في تشريعاته الوطنية، ناهيك عن مجهوداته الحثيثة في إضعاف قدرات "الشركاء الاجتماعيين" لتقزيم مشاركتهم الفعالة في حوار اجتماعي فعال ودائم، وتضييقه على الممارسة النقابية في الوظيفة العمومية ومحاولات اجتثاثها في القطاع الخاص وتجريمها، يعرف هو الآخر شكلا من أشكال الحوار الاجتماعي، والذي توج بمجموعة من الاتفاقات، كاتفاق 23 أبريل 1996، واتفاق 30 أبريل 2003، و26 ابريل 2011 و25 ابريل 2019 واتفاق 30 أبريل 2022، كاتفاقات مركزية، ناهيك عن اتفاقات أخرى قطاعية، إلا أن القاسم المشترك بينها جميعا هو كونها حوارات بلا مصداقية واتفاقات تتنصل فيها الباطرونا ودولتها المخزنية من كل التزاماتها، مستبقية في النهاية ما يحفظ مصالحها، ويزيد من تعميق الاختلالات ويعزز الفقر والحرمان ويحفظ قوانين الاستغلال، لذلك تتراكم التعهدات والالتزامات والنوايا الحسنة لدرجة أصبحت معها جولتا الحوار التي أتت بها مدونة الشغل، الأولى في شهر أبريل والثانية في شهر شتنبر، مناسبات يلهث وراءها البعض لالتقاط صور تذكارية في المكاتب المكيفة لتجديد التأكيد على المشاركة الواعية لهذه البيروقراطية المقرصنة لأدوات النضال العمالي في مسلسل عزل الطبقة العاملة وبيع الأوهام لها في ما يمكن أن تحققه من فوائد لقاء تقديم فروض الولاء للمخزن والرأسمال، والاستنكاف عن النضال في الميادين والساحات والمصانع والضيعات.

ففي خطوط عريضة ودون الدخول في تفصيلات دقيقة، فإن اتفاق 23 ابريل 2000 نص على المراجعة العادلة للنظام الضريبي المطبق على الأجور، وعلى تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة لفائدة العمال، كما أن اتفاق 30 أبريل 2003 تم التوصل فيه الى إلغاء ومراجعة النصوص القانونية التي تحد من حرية ممارسة العمل النقابي ودراسة امكانية إحداث محاكم اجتماعية، ومشروع قانون متعلق بالتعويض عن فقدان الأجير لعمله لأسباب اقتصادية، واتفاق 30 ابريل 2022 نص على الدرجة الجديدة ومراجعة أشطر الضريبة واحترام الحريات النقابية والزيادة في الأجور، والحوار برسم سنتي 2008ـــ2009 تم الاتفاق فيه على إقرار تعويض عن فقدان الشغل ...ورغم التكلفة المالية الإجمالية الهزيلة لكل هذه الاتفاقات فإن الباطرونا ونظام حكمها، يؤكدان بما لا يدع أي مجال للشك أنهما لم ولا يريدان إعطاء أي شيء ومصران أكثر مما مضى على عدم تقديم أي شيء، ولذلك فإن ما يهم أرباب العمل ودولتهم من جولات الحوار الآن هو تمرير قانون الإضراب، وتدمير ما تبقى من تقاعد، والزحف على ما يعرقل دكاكة الرأسمال في مدونة الشغل، فبعد كل حوار جديد تتراجع أوضاع الطبقة العاملة خطوة أخرى للوراء.

من المؤكد أن مهمة النقابة في الظروف العادية هي الدفاع عن مصالح العمال داخل علاقات الإنتاج الرأسمالية وتحسين شروط الاستغلال، ليس العمال في القطاع المنظم فقط، بل كل العمال بمن فيهم عمال القطاع غير المنظم وغير المعنيين بكل ما سلف، إلا أن واقع الحال يؤكد بأن هذه البيروقراطيات أصبحت تشكل عائقا أمام نضال العمال، بل وتقف حجرة عثرة أمامها، وأن الخلفية الحقيقية لهذا الحوار ليست حلحلة الإفقار الاقتصادي والتهميش السياسي ومعالجة آثار الظلم الاجتماعي الذي يعيشه العمال، ولكن تحييد الطبقة العاملة عن الممارسة السياسية وتقرير مستقبلها السياسي، بما هو عزل للطرف السياسي النقيض للرأسمال واختياراته عن أي تدخل سياسي أو مد اجتماعي منظم، وبالتالي تمكين المخزن ودولته من الاستفراد بالطبقة العاملة، بل بهذه الشعوب الكادحة بأكملها، في حين تقدم للعمال مآسيهم وأوضاعهم كأنها قضاء وقدر، أو مسألة مزاجية المسؤولين وخصائصهم الشخصية، مغيبة عنهم أسباب مآسيهم ومداخل خلاصهم.

إن النظام بكل تأكيد لا يمكنه أن يتابع بناء فعل نقابي مكافح بسلبية منتظرا حتفه، ولكل ذلك عمل على مجموعة من المستويات من أجل محاصرة تجربة التوجه الديمقراطي والإجهاز عليه، مقبرا حركية نضالية واعدة لكي لا تمتد ألسنة لهيبها لباقي المركزيات، ومواصلا إخضاعه المجال العام في كل مستوياته لقبضة أمنية صارمة تعكس التحولات السياسية الراهنة والصراعات القائمة في قلبه، والتي تجند لها بالبطش الأعمى الذي يعكس ضعفه، مستبقا مآلاتها ومستفيدا مما حصل في بقاع مجاورة، وفي هذا السياق عمل على التدخل بشكل فج في صناعة خريطة التنظيمات النقابية والتدخل في شؤونها لدرجة تحويلها لأدوات مقزمة الأهداف، أقرب إلى وكالات خدمات، أو بالأحرى مصلحة خارجية في البناء الإداري للدولة

لقد ساهمت في تجريدهم من سلاح الإضراب وذلك بالتزامها موقفا محايدا من التعديات التي تشن عليه، وعدم مباشرتها لأي تحرك نضالي بهذا الشأن، بل تصر على تشتيتهم وعزلهم عن بعضهم البعض، وتعزيز مشاعر العداوة بينهم، وفرملة مبادراتهم والاستنكاف عن أي خطوة نضالية موحدة تجمع بعضهم ببعض، وتسمح بنضالهم المشترك. إنهم جميعا ومن دون استثناء حريصون على ترميم وتزيين محتجزاتهم، وإبقاء غالبية العمال خارج التنظيمات النقابية، فخوفهم من تأطير العمال ووحدتهم وتحطيم الجدران بينهم تشعرهم برعب عظيم، لأنها ستخرب بناء العبودية الذي يسهرون على حمايته ومنه يطعمون.

إن النظام بكل تأكيد لا يمكنه أن يتابع بناء فعل نقابي مكافح بسلبية منتظرا حتفه، ولكل ذلك عمل على مجموعة من المستويات من أجل محاصرة تجربة التوجه الديمقراطي والإجهاز عليه، مقبرا حركية نضالية واعدة لكي لا تمتد ألسنة لهيبها لباقي المركزيات، ومواصلا إخضاعه المجال العام في كل مستوياته لقبضة أمنية صارمة تعكس التحولات السياسية الراهنة والصراعات القائمة في قلبه، والتي تجند لها بالبطش الأعمى الذي يعكس ضعفه، مستبقا مآلاتها ومستفيدا مما حصل في بقاع مجاورة، وفي هذا السياق عمل على التدخل بشكل فج في صناعة خريطة التنظيمات النقابية والتدخل في شؤونها لدرجة تحويلها لأدوات مقزمة الأهداف، أقرب إلى وكالات خدمات، أو بالأحرى مصلحة خارجية في البناء الإداري للدولة، وهذا ما يفسر جزئيا ما أقدمت عليه أربع نقابات في التعليم بتاريخ السبت 14 يناير 2023 من مشاركة في تصحيح الإمضاء على توقيع شهادة وفاة الوظيفة العمومية بوزارة التربية الوطنية، والتحضير لمشاريع الشراكة بين القطاعين الخاص والمؤسسات العمومية في أفق التخلص النهائي من هذا المرفق وعرضه الكلي في السوق، بل تجندت للمساهمة في التنكيل بشباب القطاع المناضل والمشاركة الآثمة في سحق خطواتهم النضالية والوقوف امام معركة إسقاط التعاقد بتقديم كل أسباب إعدامها وتبرير هذه المذبحة وتقديم غطاء إعلامي لامشروط لها، مستنكفة عن أي تحرك نضالي كيفما كان شكله للدعم والمؤازرة ولو بالبيانات والبلاغات، مبرزة بذلك قدرا من الطاعة والتماهي مع اختيارات البنك والصندوق بشكل لم يحصل وما كان لأي نقابي أن يتصور إمكانية حصوله في تاريخ الفعل النقابي بالمغرب.

إن هذه الأدوار التي أضحت تؤديها بيروقراطيات التعاون والمصالحة والانهزامية والاستسلام الطبقي، والتي لا تهاجم ولا تحشد ولا تعبئ ولا توحد ولا تنظم مقاومة، جعل من هذه التنظيمات النقابية إحدى مؤسسات النظام الفائقة الأداء، لأن جوهر ما تقوم به هو الحوار الصبور والمصالحة والتوفيق، وتعهد نُدوة أعواد الثقاب وكل ما لا يمكن ان يوطد صلتها بالكادحين، إنها وإن كانت تخفف من حدة الصراع بين المسحوقين والساحقين وتؤجله، فإنها لن تخمده أو تنهيه. إن الأمور بكل تأكيد ستتغير بسرعة كبيرة، بالنظر للمأزق الذي افضت اليه الاختيارات المفلسة للتحالف الطبقي الحاكم والتردي الذي بلغته البلاد، ولذلك ينبغي على كل المناضلين اليساريين المؤمنين بمشروع الطبقة العاملة ومصالحها عدم الاكتفاء بنقد القيادات المتواطئة من موقع متعال، لكن يجب عليهم المواظبة على العمل من داخل التنظيمات النقابية لتوسيع الحركة العمالية والارتباط بها لتحريرها من يد عملاء البورجوازية والانتهازيين والاستعداد للنزال الذي لا ريب فيه.

رأي مجلة الهدف الفلسطينية

وليد دقة: رمز فلسطين وشاهدها

تكشف قضية الأسرى الفلسطينيين حقيقة الصراع مع العدو الصهيوني، سواء لجهة هوية طرفي الصراع وطبيعتها وما تدور حوله المواجهة منذ قرن من الزمان، أو لجهة الإنسان المستهدف كما الأرض من هذا الصراع

وليد دقة أسير فلسطيني، نموذج واحد، وبعيدًا عما يحمله الرجل فكريًا وإنسانيًا، أو رمزيته ومكانته القيادية في صفوف الحركة الوطنية الأسيرة أو بين أبناء الشعب الفلسطيني، وفقط بالتركيز على ما واجهه كإنسان قاتل لأجل حرية شعبه ووقع في أسر عدوه؛ تحاول المنظومة الصهيونية بأكملها منذ اليوم الأول لأسره وحتى اللحظة قتل كل معنى مثله هذا الإنسان؛ حريته؛ عقله؛ حقه في الزواج؛ حقه في الإنجاب؛ حقه في العلاج... تقف اليوم المنظومة الصهيونية برمتها لمنع مريض بالسرطان من الحصول على العلاج، ومنع أسير أنهى محكوميته من الخروج من السجن؛ محاولة أن تخبر كل فلسطيني أن النضال ضدها يعني الموت بأبشع طريقة ممكنة، فيما يخبرنا وليد دقة يوميًا منذ اليوم الأول لأسره، عن الحياة والحرية ومعناها، ويمارس بطرق مذهلة كل معنى للحياة؛ متحديًا قرار القهر الصهيوني ومحاولات الاخضاع.

ما تفعله المنظومة الصهيونية ضد وليد دقة، هو امتداد آخر لسياستها الموجهة ضد الوجود الفلسطيني مجتمعًا، وضد كل إنسان فلسطيني، سعيًا للقهر والإخضاع وفرض الاستسلام؛ فالوقوع في الأسر في حقيقته نهاية لمعركة الأسر وبداية لمعركة الأسير، حيث يفترض أن الأسر أخيرًا، قد تمكن من تحييد الخطر المباشر الذي يمثله الأسير، ولكن في حالة المنظومة الصهيونية يختلف الأمر؛ ليكون الأسر بداية لمعركة وحرب شاملة تشنها المنظومة الصهيونية بكل أدواتها لإخضاع الأسير، وكي وعي شعبنا من خلال التنكيل بهذا الأسير.

لكن العنصر المحوري في قضية الأسرى؛ يبقى دومًا هو في استعداد كل من هو خارج جدران السجن لرفض أو قبول أن تمتد جدران السجن إليه وتخنقه بداخلها؛ فالخشية من السجن أو من مواجهة ذات المعاناة التي يواجهها الأسير هو قيد وسجن لا يقل سوءًا أو وحشية وقدرة على الايذاء من السجن الأساسي، والاستعداد لدفع هذا الثمن والانحياز لحرية الأسرى وحقوقهم هو اختيار للحرية وتغلب على القهر، وهدم لجدران السجن.

إن موقع التضامن مع الأسير، مع وليد دقة، مع الأسرى في العزل، مع كل أسير، لا يمثل انخراط في المعركة ضد العدو الصهيوني، بل انحياز لقيم إنسانية أساسية، وإذ يكون الفلسطيني والمناصر لقضية فلسطين ملزم بهذا الواجب، فإن حدود هذا الواجب لا يجب أن تقتصر على الفلسطينيين وأنصار قضيتهم، ولكن على كل إنسان في هذا العالم.

إن هيئات ومؤسسات ودول؛ تسجل اليوم في رصيدها وصمات عار جديدة، باستمرارها في الصمت والتغطية على هذه الجريمة الصهيونية، كما تغاضت تاريخيًا عن سجل طويل من جرائم هذا الكيان، وأسهمت في حماية وتسليح مشروع الغزو الوحشي منذ يومه الأول.

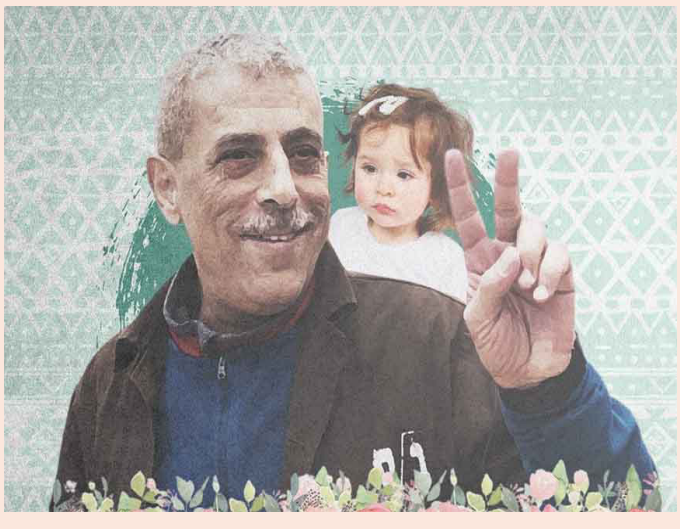

مايو شهر محطات الانتصارات ومرآة عاكسة لمسلسل التآمر والخيانات

عبدالواحد ناجم

فلسطينياً: شهر ماي 2023 الذي ودعناه كان حافلا بالأحداث والتطورات وذكريات الانتصارات والخيانات...

ففي فجر 9 ماي قام طيران العدو الصهيوني بهجوم غادر على عدة منازل سكنية بقطاع غزة المحاصر أدى إلى اغتيال ثلاث من قادة المقاومة مع أفراد عائلاتهم منهم الأطفال والنساء، ليفجر معركة دامت خمسة أيام من العدوان الصهيوني، حصيلته 33 شهيداً، بينهم 6 أطفال و3 نساء ومسنّان، وإصابة 147 بجراح مختلفة منهم (32 طفل و17 سيدَة) وتدمير 17 منزلا بقطاع غزة. مقابل مقتل مستوطن صهيوني وإصابة عديد الآخرين مع انعكاسات هامة اقتصادية واجتماعية وسيكولوجية على الكيان المغتصب وجبهته الداخلية...

ردُّ الغرفة المشتركة للمقاومة، نتيجة الخبرة والدراية وصراع طويل مع العدو وتاريخ حافل بالتضحيات...، تميز بإدارة متمكنة ورزينة، فرضت على العدو الرضوخ لشروط المقاومة، مقابل وقف إطلاق النار والذي سعى لطلبه بوساطة مصرية/أمريكية، تتمثل خاصة في الالتزام بقواعد الاشتباك التي تم إرسائها خلال الجولات السابقة، في المواجهة مع المقاومة الفلسطينية، ومحور المقاومة التي أنجزت العديد من الإنجازات وتبثت توازن الردع.

في هذا الصدد صرح القيادي في الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين اللواء أبو أحمد فؤاد (لقناة الميادين)، معتبرا، أنّ ما حدث في معركة "ثأر الأحرار" هو انتصار للمقاومة الفلسطينية، يجب أن تُجري الفصائل عمليةٍ تقييم لها، وتخرج بنتائجها الإيجابية والسلبية، مشيراً إلى أنّه من الممكن أن يتغير تكتيك المقاومة في المعارك القادمة وذلك له علاقة بالتقييم الذي تجريه الغرفة المشتركة... مركزا على أنّ التكامل ما بين الجبهات وخاصة في داخل فلسطين مهم؛ حتى لا يستجمع العدو كل قوته في جبهة واحدة، ويستشعر أنّ بإمكانه القضاء عليها، لأنّ الأمر الآن تغير كثيراً في كل الجبهات، وذلك بفعل حالة الردع التي حققتها المقاومة... مذكرا "بأن الصراع الفلسطيني مع العدو طويل، ومن الممكن أن يُترجم في مواجهة كبرى في أي وقت. فأمام المعركة الدائمة والمستمرة مع العدو...، تبرز الحاجة لوحدة وطنية حقيقية تقوم على أساس المقاومة، كما هي موجودة على الصعيد الميداني".

وعن محور المقاومة، أعلن حزب الله، إبان العدوان، بأنه بدأ يخطط بجدية لطريقة مشاركته في أيّ حرب مقبلة، أمّا الإيرانيين فقد أكدوا دعمهم وتأييدهم للمقاومة الفلسطينية لأبعد حد، وهذا ما ظهر من تصريحات كل القيادات الإيرانية، السياسية منها والعسكرية.

وفي ذات السياق أعلن حسن نصر الله في كلمة له بمُناسبة ذكرى تحرير الجنوب اللبناني: بأن "تيار المقاومةَ والممانعة في المنطقة أصبح يمتلك قدرة بشرية ممتازة معنويًا سواء في غزة أو القدس والضفة والمنطقة... هذه القدرة البشرية في محور المقاومة يقابلها تراجع القوة البشرية "الإسرائيلية" (مستوطنين غير مرتبطين بالأرض و"مرفهين" بأحدث وسائل التكنولوجيا العسكرية واللوجستية ويهربون من القتال (مرعوبين وخائفين من الأسر...)، أمام الشباب الفلسطيني المقدام صاحب الأرض الأصيل.

تعزيز الإنجازات التراكمية لنهج التحرر والمقاومة

إحياء ذكرى التحرير ببيروت لهذه السنة (25 مايو 2023)، تميز بمشاركة لها رمزيّتها بحضور ماندیلا ماندیلا (حفيد نيلسون رمز مقاومة الأبارتايد)، وحفيد غاندي رمز مقاومة الاحتلال والتمييز العرقي، ونجلة القائد تشي غيفارا الرمز الخالد لمواجهة الغطرسة الإمبريالية، وهي مناسبة تُعرف الأجيال الجديدة بالتجارب والتضحيات التي قدمها من سبقهم... خاصة بعد تقهقر الهيمنة الأميركية على العالم وبروز قوى عديدة وجديدة منافسة... وكل هذه العوامل تبدد أوهام وأمنيات الاحتلال بفقدان الحاجة إلى خدماته.

وما الهلع الكبير الذي عمّ في المستوطنات بعد المناورة العلنية لعناصر حزب الله الأخيرة في الجنوب اللبناني، إلا أحد المؤشرات على هشاشة هذا الكيان، فما بالك بالحرب الكبرى في المنطقة؟ "التي ستؤدي به إلى الهاوية وإلى الزوال". كما هدد بها بعض قادة محور المقاومة، الذي ما فتئ يزداد قوّة.. وهل العمليات العسكرية الجبانة، من قبيل الهجوم الصاروخي على مواقع في سوريا مرتين في شهر مايو (آخرها الساعة الأولى من يوم الإثنين 29 ماي 2023)، كفيلة بطمأنة المستوطنين وإعادة الاعتبار للقادة المفسدين؟

تهتك محور الخيانة والعمالة

رغم كل ما سبق، نجد أن الأنظمة العربية التي عجزت عن فرض التطبيع على شعوبها، تتمادى في العمالة، هكذا ورغم الإخفاق الكبير للمشروع الصهيو- أمريكي بالمنطقة من كامب ديفيد وما تبعه، فمشروع "الشرق الأوسط الجديد" إلى "صفقة القرن"، كرهانات للوصول إلى تسويات مذلة مع ممثلي الشعب الفلسطيني، فهناك منها كذلك من لا يتورع في المجاهرة بخنوعه وحتى بالخيانة. فمن مكناس حيث استقبل ممثلوا الكيان، إضافة لفضيحة "لجنة الصداقة البرلمانية مع الكيان"، إلى جدة "القمة الرسمية العربية" التي أعطت المنبر الإعلامي لزيلينسكي، واكتفت بالتشبث في بيانها ب"المبادرة العربية" التي مزقها الكيان قبل مغادرة أصحابها لمقر قمة بيروت!!!...

الخطيئة الأصلية تكمن في المخطط/المؤامرة

هنري كيسنجر (مجرم الحرب وعراب المؤامرات طيلة عقود، بمجازر أسيا الوسطى الكامبودجالفييتنام... والشيلي والشرق الأوسط...)، في تصريح صحفي بمناسبة 100 سنة على ميلاده (27 ماي)، كشف جزء من دوره الخبيث في عملية "السلام" وإيهام السادات من أجل استدراجه للتطبيع بعد حرب اكتوبر 1973، في سبيل إنقاذ الكيان الصهيوني، وما تلاها من مسلسلات الاستسلام... والتي تعرف المنطقة الآن نسخاً مُحيَّنة منها...

لكن تطور وتنوع أشكال المقاومة خاصة في الضفة، والذي قد يمهّد لانتفاضة شاملة، قد يبطل مفعول كل أشال المؤامرات، المعلن منها والمستور، رغم عمل العدو وسادته، على إجهاض هذا التطور، بالتعاون مع الأجهزة الأمنية لسلطة عباس...

مع التذكير بأن الإدارة الأميركية توهم هواة المفاوضات بالعمل على "حل الدولتين"، مع إعطائهم دوراً أمنياً في التنسيق مع أجهزة الاحتلال، لإجهاض المقاومة الشعبية والمسلحة في الضفة (وفي القدس).

حيث كانت قد أغوتهم بوعد «التمهيد لفتح أفق سياسي» يشكل مقدمة لـ«حل الدولتين»، وبسببه تم إطلاق مسار العقبة-شرم الشيخ بالأردن ثم مصر، بحضور أردني - مصري - أميركي - صهيوني - فلسطيني، وتركزت في جولتيه النقاشات والمباحثات فقط في الاتفاق على تفاهمات أمنية، لإخماد نار المقاومة الشعبية والمسلحة، طرحت من خلاله "خطة الجنرال مايك فنزل"، لإنشاء "قوة فلسطينية" من 10 آلاف عنصر، مدربة تدريباً خاصاً، تتولى إخماد المقاومة بشكل خاص في نابلس وجنين ومخيماتها، وتكليف "السلطة الفلسطينية" بإخماد نيران المقاومة الشعبية في المنطقة (أ)، مقابل تسهيلات إدارية، مالية، وتجارية من قبل الاحتلال لصالح الطرف الفلسطيني المتعاون.

غير أن كل المكونات الفلسطينية المنخرطة في مسار «العقبة- شرم الشيخ» فشلت في التسويق الداخلي لنتائج المسار، وبتقديم تفاهمات العقبة على أنها "منعطف تاريخي"، يعيد الحياة إلى الشرايين المتكلسة لاتفاق أوسلو، ويفتح نافذة على العملية السياسية للوصول إلى «حل الدولتين». ليتم تحويل قضية الشعب الفلسطيني إلى مجرد تفاهمات أمنية، يجري حلها على مستوى الأجهزة الأمنية، وإفراغها من مضمونها السياسي كقضية تحرر لشعب تحت الاحتلال...

في حين نجحت المقاومة الشعبية والمسلحة في إجهاض النتائج الأمنية لمسار «العقبة - شرم الشيخ»، كما أسهمت الفاشية الصهيونية من موقعها هي الأخرى في إقبار خطة التفاهمات الأمنية لـ«العقبة - شرم الشيخ» من خلال تماديها في الوحشية والتنكيل والتقتيل في حق الأسرى، والهجمات والاقتحامات اليومية مع الاعدامات والاعتقالات... التي تشنها أجهزة الاحتلال على الشعب الفلسطيني بالضفة والقدس...،

مع ذلك فإن «المسار» نفسه ما زال مطروحاً حسب الخبراء والمختصين المخلصين، فما زالت الدوائر الأميركية والإقليمية، والصهيونية، تعمل على إحيائه، بصيغة أو بأخرى، كالدعوة إلى لقاء "إسرائيلي" - فلسطيني تحت رعاية «رباعية ميونيخ» (مصر + الأردن + ألمانيا + فرنسا) برعاية غير مباشرة من إدارة بايدن، أو (كخيار آخر)، كتوسيع «منتدى النقب» لمشاركة فلسطينية وأردنية، في لقاء مقبل يستكمل ما بدأه مسار العقبة - شرم الشيخ.

لكن الفعل المقاوم، باليقظة والتطوير والمراكمة... كفيل بإحباط المؤامرات وتعطيل مفعول التسويات، وتعبيد الطريق للمزيد من الانتصارات. وما هي إلا ثورة حتى النصر.

عاملات وعمال "سيكوم" مكناس

حضور متميز في اللقاء التواصلي مع الأمين العام لحزب النهج الديمقراطي العمالي

مارية العمراني

انخرط مناضلات ومناضلو حزب النهج الديمقراطي العمالي بعد المؤتمر الخامس في دينامية نضالية دعا لها الحزب بعد مؤتمره الخامس الذي أعلن فيه عن تأسيس الحزب المستقل للطبقة العاملة، المعبر السياسي عن قضايا العاملات والعمال واعتبروا كل لقاء مع العاملاتوالعمالمناسبة للتعريف بهذا الحزب وبضرورة الالتفاف حوله.. وفي هذا الصدد أطر الأمين العام للحزب الرفيق جمال براجع ندوة سياسية بعنوان: "الطبقة العاملة ودورها في التغيير المنشود"بمقر الحزب الاشتراكي الموحد بمكناس يوم 20 ماي 2023 حضره إلى جانب مناضلات ومناضلي الحزب أحزاب سياسية ومنظمات نقابة وسياسية وفعاليات مختلفة، كما حضرته عاملات وعمال سيكوم سيكوميك بمكناس اللواتي والذين قدموا شهادات وتصريحات عن الأوضاع التي يعيشونها منذ سنوات.

التصريح الأول:

بعد التحية والشكر والتقدير لجميع المناضلاتوالمناضلين الذين واللواتي يدعمون/من ويدافعون/ عن الطبقة العاملة. صرحت العاملة ر.ك أنه لمدة خمس سنوات وهن يعانين من التهميش. اليوم يقلن للسلطة كفى تماطلا وتلاعبا بعاملات سيكوم سيكوميك، بأنهن يحملن كل المسؤولية للدولة.لأن الشركة دعمت من أموال الشعب. وعلى الدولة أن تتابع وتسهر وتحاسب كل من تواطأ، أو من لديه يد في إغلاق الشركة وتشريد وتهميش عاملاتها وعمالها. لأنه من واجبات الدولة حفظ حق العمال وليس العكس.

صرحت العاملة كذلك أن العاملات مستهدفات من طرف الباطرونا. لكنهن عازمات على التصدي لهذا التغول والجبروت. وسيتم ذلك طبعا بصمودهن وتضامنهن ووحدتهن التي لن يزعزعها أي شيء. سواء كان المستثمر من خارج الوطن أو داخل الوطن. ثم تابعت قائلة : < أيها النصابون نحن ضحية استبدادكم سلبتم حقوقنا ومكتسباتنا استنزفتمونا ومصصتم دماءنا ورميتمونا للشارع. نؤكد لكم أن المرأة السيكومية لن تتنازل عن حقوقها. فالمرأة بصفة عامة مكرمة في جميع الديانات السماوية وهي مربية الأجيال ونصف المجتمع ، لن نتنازل عن حقوقنا أبدا>

في النهاية جددت شكرها لكل المناضلات والمناضلين اللواتي والذين يساندونهن ويدعمونهن في معركتهن ولكل الضمائر والقوى الحية في هذا الوطن وأكدت على أنهن باقيات في الشارع إلى حين تحقيق جميع مطالبهن.

التصريح الثاني:

بعد التحية والشكر لجميع الحاضرات والحاضرين. صرحت العاملة ح .أ ، أن الإصلاح لا يمكن أن يتم إلا في ظل التغيير، وأن التماطل الذي يعشنه الآن ،هو أكبر دليل على أن هناك لوبيات يتحكمون في كل شيء ويخدمون مصالحهم بالدرجة الأولى وكذلك مصالح الباطرونا. أما العمال فهم معرضون لكل أنواع الخروقات ثم أكدت بدورها على ضرورة استمرارية وحدتهن وصمودهن وتضامنهن للتغلب على جميع المشاكل التي يعشنها من أجل العيش في دولة ديمقراطية تضمن العيش الكريم للجميع والعدالة والحق في الشغل.

التصريح الثالث:

وجهت العاملة ب. ع تحية خاصة للأمين العام لحزب النهج الديمقراطي العمالي وشكرته على تحمله عناء السفر وتواجده في هذه الندوة. ثم حيّت عاليا الرفاق والرفيقات في فرع مكناس وشكرتهم/هن على تواجدهم/هن المستمر منذ البداية في معركتهن.

كما حيت العاملات الصامدات والمتشبتات بحقوقهن التي لن يتنازلن عنها حتى تحقيق أهدافهن. وبعد أن وجهت كلمة شكر للمحامية ف.ت علىتضامنها ومرافعتها في قضيتهن لخصت كلمتها في نقطتين.

- **النقطة الأولى:**

لجوؤهن للقضاء من أجل أجرة شهر ونصف لسنة 2021 شهر 10 ونصف شهر 11 وكذا مدة سنة ونصف التي كن يقصدن فيها العمل، لكن للأسف يجدن الأبواب مغلقة في وجوههن. ثم تابعت قائلة: كنا نأمل أن ينصرنا القضاء، وأن يتم الحكم لصالحنا، لكن تفاجأنا أن القضاء لم يكن في صفنا لذا اعتبرناه حكما قاسيا علينا، بالرغم أن لدينا محاضر تثبت أننا اشتغلنا فيها وبشهادة المدير كذلك.

- **النقطة الثانية:**

صرحت نفس العاملة أنه قد سبق، وأن قدمنا شكاية لولاية أمن المنصور بمكناس، فيما يخص مستحقات العاملات في صندوق الضمان الاجتماعي، لأن لديهم عاملات يعانين من أمراض مزمنة، لكن نتفاجأ بتوقيف العلاج وعدم استفادة العاملات من حقهن في التطبيب والعلاج.

قدمت الشكاية للمحكمة الابتدائية بمكناس، لكن بعد البحث الذي قاموا به من أجل معرفة تحديد الجلسة وجدوا أن الشكاية أرسلت للمؤسسة القضائية بالرباط. ويجهلون لحد الآن مآلها.

من خلال كل المعطيات التي سبق ذكرها طلبت العاملة من الأمين العام لحزب النهج الديمقراطي العمالي متابعة الملف من طرف الرفيقات والرفاق المحامين بهيأة الرباط إذا أمكن ذلك، لأن العاملات في أمس الحاجة للعلاج، مضيفة أنه ربما وقع تلاعب بالملف بفعل فاعل. كما التمست العاملة من الرفاق بالنهج الديمقراطي العمالي، على المستوى الوطني أن يراسلوا رئيس الحكومة من أجل معرفة مآل الملف للتعجيل بحله نظرا للظروف المادية والصحية المزرية التي تمر بها العاملات في ظل الأزمة وغلاء الأسعار التي يعرفها الشعب المغربي.

النضال البيئي: نضال ضد الرأسمالية

عصام بنكروم

كَثُرَ الحديث خلال السنوات الأخيرة عن مشكل التغير المناخي وآثاره على الكوكب، والذي أصبح من المؤكد لدى العديد من الخبراء أنه نتيجة للنشاط البشري المكثف، خاصة منذ الثورة الصناعية، التي ضاعفت انبعاثات الغاز نتيجة للتطور الصناعي والاستهلاك المتزايد لمصادر الطاقة الأحفورية، والزحف المتنامي على الموارد الطبيعية، وخصوصا الغابات.

وقد اختلف العلماء حول أسباب التغير المناخي الحالي، بين جزء كبير من العلماء يُشير إلى خطورة الوضع، وأننا تجاوزنا نقطة اللاعودة، إذ أنه أصبح من الصعب إصلاح ما تم إفساده، وأن دور الإنسان في التغيرات الحالية ثابت، وجزء آخر يَعتبر ارتفاع درجة الحرارة الحالية مسألة عادية، باعتبار أن الكوكب مر بعدة تغيرات مناخية بين ارتفاع وانخفاض لدرجات الحرارة، ولكل من الطرفين حججه المبنية على دراسات علمية.

وفي هذا السياق، يصعب على المتتبع العادي أن يحسم موقفه بين الفريقين، لأن كليهما يستند إلى معطيات "علمية"، مما يعطي نوعا من القدسية لهذا الطرح أو ذاك، متناسين أن العلوم، حتى الدقيقة منها أحيانا، يمكن أن تُبنى على مرجعية أيديولوجية ترجح هذه الفكرة أو تلك. وفي المقابل، يتفق الفريقان، بشكل عام، على كون انبعاثات الغاز تشكل السبب الأساسي خلف ارتفاع درجات الحرارة، لكنّ ما يغفله، عن قصد، الفريق المؤيد "للأطوار الطبيعية للتحول المناخي"، من أجل إلغاء المسؤولية المباشرة للبشر في هذا التحول، هو أن ارتفاع درجات الحرارة التي عرفتها الأرض في السابق كانت نتيجة لانبعاثات غازات ناجمة بالأساس عن أنشطة بركانية كثيفة ساهمت في الاحتباس الحراري، وهو الشيء الذي لم تشهده الأرض منذ نهاية المرحلة الجليدية الأخيرة.

إن هدف مؤيدي التحول الطبيعي لحرارة الأرض ليس تقديم بديل علمي للنظرة التشاؤمية لنشطاء البيئة، بل السعي نحو إسقاط المسؤولية عن النظام الرأسمالي كسبب أساسي ومباشر في التغيرات التي تعرفها الأرض، حيث أن العديد من بينهم ينجز دراسات تحت طلب لوبيات الطاقة، من خلال مؤسسات العلاقات العامة التي تحاول التقليل من خطورة التحول المناخي ومسبباته.

وكنتيجة لتزايد الوعي بالوضعية الحالية، عرفت العديد من دول العالم، خصوصا دول المركز، حركات احتجاجية مطالبة بإيجاد حلول فورية للحد من التغير المناخي والضغط على الحكومات من أجل الوفاء بالتزاماتها الدولية وإقرار سياسات تحد من هذه الظاهرة، من خلال اعتصامات أو وقفات أمام المؤسسات الوطنية أو الدولية، أو من خلال مسيرات أو احتجاجات بمناسبة تظاهرات دولية كالقمة العالمية للمناخ، والتي عرفت تعبئة كبيرة وسط الشباب، باعتباره حراكا يدافع عن مستقبلهم ومستقبل الأجيال القادمة.

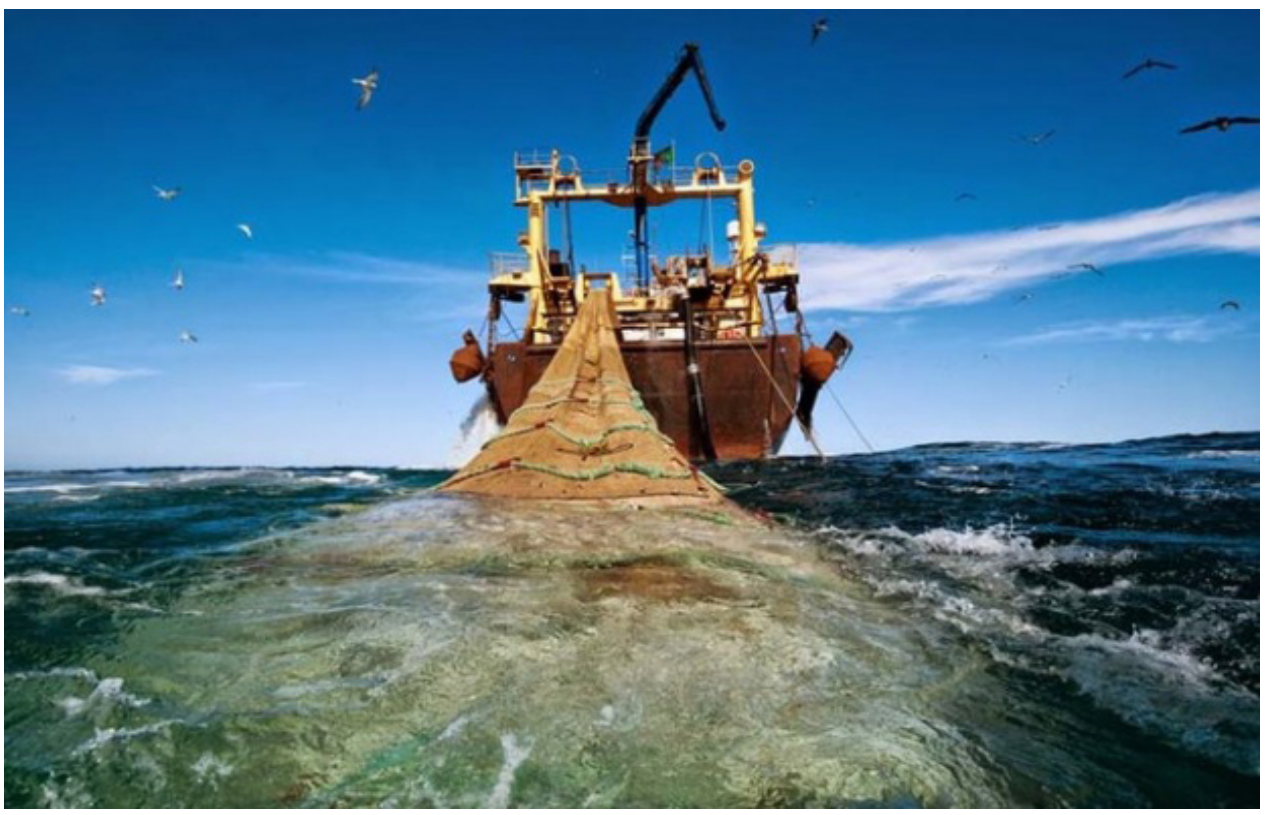

لا يمكن الإنكار أن لهذه الحركات المناهضة للتغير المناخي دور أساسي في النضال من أجل الضغط على الحكومات ودفعها إلى سنِّ سياسات صديقة للبيئة، أو على أقل تقدير، إحراجها وكشف زيف شعاراتها التي تدعي من خلالها وعيها بخطورة المشكل وضرورة معالجته.

واستطاعت هذه الحركات، من خلال تعبئة الشباب، إعطاء نفس جديد للنضال البيئي ونشر الوعي بالقضية وسط الشباب المدرسي والجامعي، وإعادة طرح مسألة التغير المناخي كأولوية في جدول أعمال كل الملتقيات الدولية، كما استطاعت الضغط من أجل إيجاد حلول عاجلة لمشكل التغير المناخي، كالتسريع من وتيرة التخلي عن الطاقات الأحفورية وتعويضها بمصادر طاقة مستدامة كالطاقة الشمسية، الريحية، البحرية، أو مطالبتها بفرض "ضريبة الكربون" من أجل دفع الجميع، أشخاصا وشركات إلى التقليل من انبعاثات الغازات.

لكن في المقابل، ظلت مطالب الحركات الاجتماعية كـ"شباب من أجل المناخ" أو "النهوض من أجل المناخ" وأحزاب اليسار الأخضر وبعض جمعيات المجتمع المدني حبيسة التنديد والضغط على الحكومات والتركيز على "التقنية" كسبب أساسي في الوضع الحالي ومدخلا للحل، كما لو أن تعويض الوقود الأحفوري بمصدر طاقة متجدد والتزام الأفراد والشركات بالتخفيف من التلوث سيمكن الكوكب من تجاوز الوضع الحالي، دون الإشارة إلى جوهر المشكل، أي نمط الإنتاج الرأسمالي.

إن الإشارة إلى الرأسمالية كسبب أساسي في الأزمة المناخية الحالية، التي قد تؤدي بالكوكب برمته إلى الهلاك، ليس تعسفا إيديولوجيا يحاول بأي شكل من الأشكال إلقاء اللوم على النظام الرأسمالي في إطار صراع أيديولوجي بين مشروعين نقيضين، بل إن الإنتاجية المفرطة والاستهلاكية المتزايدة كشكل من أشكال مضاعفة الأرباح عنصران أساسيان يضمنان استمرار نمط الإنتاج الرأسمالي من خلال استنزاف الموارد الطبيعية بشكل لا يتيح للكوكب إعادة إنتاج ما تم استهلاكه. بالتالي، فإن البحث عن حل من داخل النظام الرأسمالي، بالتحول ربما نحو "رأسمالية خضراء" ليس سوى سراب ناتج عن غياب البوصلة الأيديولوجية الصحيحة لدى داعمي هذا الطرح.

إن سيادة هذا التصور لم يكن إلا نتيجة لغياب الأحزاب الجذرية عن واجهة الصراع البيئي، من خلال التقليل من أهمية التحولات المناخية الحالية، أو الدفع بأولوية الصراع الطبقي عن أي شكل من أشكال الصراع الأخرى، متناسين ربما أن الطبقة العاملة وعموم الكادحين بشكل عام، وفي دول المحيط بشكل خاص، هي المتضرر الأساسي من انعكاسات تحول المناخ.

وعليه، فإن الأحزاب الجذرية مُطَالبة أكثر من أي وقت مضى بالانخراط الفعلي في النضال البيئي كواجهة أساسية للنضال ضد النظام الرأسمالي، إلى جانب كافة القوى المناضلة ضد التحول المناخي، وإعطاء هذا النضال بعدًا أكثر جذرية من خلال مقاربة شاملة توجه البوصلة إلى الاتجاه الصحيح، وتبني من خلال النضال بديلاً حقيقياً قادراً على إعطاء فرصة ثانية لاستمرار الحياة على هذا الكوكب.

أنتظر...

سعيد سليم

لا أقوم بأي شيء
أجلس وأنتظر
مجيء شيء ما
عودة شخص ما
مهديا كان أو مسيحا
وأنتظر
وأنتظر
لا أمل من الإنتظار
لا أمل من الملل
لا أريد أن أتوقف
أن لا أنتظر
فوجهي وإن أكلته الشمس
والملل
و الخيبة
ليس
Pokerface
ولا أريد أن يصبح كذلك
لا أريد أيضا
أن أقبل أيدي أناس لا أعرفها
ولا أعرفهم
ولا أريد
أن أكتب بوح الأحد
في مواقع صفراء
ولا أن أكتب تقريرا عن أشخاص
يختطفون ليلا من بيوت قتلتها الرطوبة
لا أريد إلا الإنتظار
ومهدينا أو مسيحنا إن رجعا
فالسماء ستبدأ في انتظار رجوعهما إليها
فالقضية وإن كانت
وجهة نظر
ففيها مايحترم وما لايحترم
وهناك شخص ينتظر
وشخص ينتظر
وشخص لا ينتظر و لا ينتظر
وأنا أنتظر
وأنتظر
وأنتظر
ولا أمل الإنتظار
ولا أمل حتى الملل
وعندما أرى أثناء الإنتظار
زهورا تدبل و ورجالا تحتضر
وعندما أرى رجالا خرجوا من السجن ودخلوا القصر
مدعين أنها فقط وجهة نظر
وأن مافات كان أيضا
وجهة نظر
ركن زاوية أخرى
أقول أن هناك ما يحترم
وما لا يحترم
وأن الدم والعرق و الدموع و الأحلام والأرواح عهدة في أيادي تؤتمن
و أن الجلاد و الضحية
في نفسالسجن وفي نفس اللحظة
لكن بينهما فرق كبير
كالفرق بين الكابوس و الحلم
وأطفالا صغارا أراهم أثناء الإنتظار
يقفون أمام مرافىء
مشروع لاجىء
وأحس بلوعة صدر
وأنتظر
وأنتظر
أمامي العمر كله
واطفال الملاجىء
لكي لا أتحول لورقة أرضية مشروع
وجهة نظر
أنا أنتظر
وأنتظر
وأنتظر
لم ولن ولا أمل من الإنتظار
ولا أمل من الملل
ولا أمل من السهر
وعندما يسألونني
عن الأصل و الفصل والسن والإسم و اللقب
وعن وظيفتي و المهنة التي كنت أحلم بها عنما كنت طفلا
أدعي اني كنت أنتظر
ومازلت
أنتظر
بلا ملل ولا كلل
وعندما أموت
سأقول أني انتظرت بما فيه الكفاية
و أني الآن أستطيع أن أنام قرير العينين
فقد انتظرت فوق طاقتي
ولم يكن بالإمكان أن يأتي شخص
ولا أراه
فقط لم يأت أحد
هذا كل ما في الأمر
أنا قمت بما كان يمكن القيام به و أكثر
كنت أنتظر
يا ربي
لا داعي لعتابك و عذابك
فأنا دقت مرارة طول الإنتظار
ولم أكفر..
كنت فقط أنتظر
لماذا و ماذا و من؟
لا أعرف
لو كنت أعرف قبلا
لما انتظرت أصلا...

الكرسي

نورالدين بوخصيبي

لا أملك إلا الضحك والسخرية لما أجد أشخاصا يتمثل كل وجودهم وكل همهم في أن يتماهوا الكرسي. من فرط التصاقهم بالكرسي الوتير يصيرون عاجزين عن تمييز أنفسهم و الاستقلال بذواتهم عنه. و مع الأيام يتضخم عندهم فانتازم الكرسي، ويتغول لديهم استيهام المقعد الفاخر، و ينسون للأسف أن هذا الأخير هو مجرد أداة عابرة. مجرد وسيلة للجلوس و العمل لا أكثر، لتأدية واجب محدد في زمن محدد لا غير. وأن المهم في نهاية المطاف هو الإنسان. الكرسي، كيفما كان شكله و حجمه، هو مجرد أداة لخدمة الإنسان و ليس العكس. غير ذلك نسقط في فتشية الأشياء، فتشية الكراسي، التي تسلب الناس كرامتهم و إرادتهم و حريتهم. الإنسان هو أولا و قبل كل شيء مشروع للحرية و التحرر كما يرى جون بول سارتر. والحرية مسؤولية بالأساس. و من لا يقدر المسؤولية حق قدرها ليس جديرا بأن تسند له بأي شكل. فالمهم في نهاية المطاف هو الإنسان و خدمة الإنسان و سعادة و رفاهية الإنسان، و ليس التماهي مع الكرسي لأنه في نهاية المطاف مجرد طيف عابر!!

ثقافة التغيير

في ثقافة المفاهيم

نور الدين موعابيد

كلما أوغلت في سفر الحياة، ازددت إيمانا بشرعية المفاهيم، وحجيتها، ومن ثمة حاولت إجادة الإصغاء إلى تعريف " جيل دولوز" مؤازرا بزميله، الفلسفة بأنها إبداع المفاهيم، ومن المحدثين من ميز المفهوم والأفهومة (مطاع صفديّ). ولعلنا نتساءل عن جدوى المفاهيم وراهنيتها. لذلك سأجازف ساعيا إلى إضاءة غائية تحديد المفاهيم، على الرغم من خصيصتها التجريدية، لاسيما أن من المربين من قارب ديداكتيكا المفهوم (قابليته أن يُدرّس). إن الجهاز المفْهوميّ من عدد مناهج البحث الميدانيّ.

***نحو أهم وظائف المفاهيم:**

يقول محمد محمود الحيلة: ((قد يغدو التعلّم البشريٌ مسألة بالغة التعقيد و الصعوبة،لو ترتب على الفرد أن يستجيب باستجابة واحدة محددة لكل مثير،أو وضع مثيريّ،يواجهه في حياته اليومية..)) (مهارات التدريس الصفيّ. دار المسيرة. ص 04 السنة:2014.ص:205.).. لذلك يستعدي ذلك الفرد المفاهيم، ويستقوي بها مفيدا من وظائف تمكنه منها،هي تمثيلا، لا حصرا:

1 – تبسيط طرائق التعلّم:

بما أننا نبني عالمنا بالمفاهيم،فإننا قد نراكم منها ما نراكم، ولعلنا نضطر إلى تفعيل ثنائية: الوصل/الفصل، حتى ندبر تقاطعاتها التي تفرضها بنيتها المركبة، المتعددة..

2 – تيسير الاتصال/ التواصل:

إذ أضحى العالم قرية صغيرة، وقد يكون التبسيط أيضا من سماتها الفاعلة، التي تؤمّن التقويم والإنصات البيداغوجيّ..

3 – التنظيم و الخزْن:

وبخاصة حينما يكون من بؤر اهتمامها نسْج علاقات منسجمة، متسقة، وهي تختزل المعطيات..

***ضرورة الحذر الإبستيميّ:**

وإذا كان المعنى لا يتأتى إلا ضمن الفروقات،كما ردد saussure، وكما اعترف أكثر من ناقد عربيّ نظير أبي هلال العسكريّ،صاحب"الفروق في اللغة."، فإن التعميم الذي يتسرب إلى المفاهيم لدى هذا المفكر أو ذاك يصيب الذهن والقلب ب "الترخّص"، و"التشوّش"، والأمثلة غيض من فيض، فلأقتصرْ على مفهومين، هما:

***العلمانية:**

العلمانية غير الإلحاد، إذ الأولى مفهوم سياسيّ، يدعو بلا هوادة، إلى فصل الدين عن الدولة، بينما الإلحاد هو نفي الألوهية، وإنكار الربوبية، نفيا وإنكارا قطعييْن، لا يقبلان الجدل و/ أو الجدال..

***الشخصية:**

في الأجناس الأدبية، وفق المنظور الكلاسيكيّ، ما كان لحما وعظما (إنسانا)، أما في منظور النقد الحديث، فهي من ورق، ثنائية: آدمية، وغير آدمية، ما تسميه الخطاطة السردية "القوى الفاعلة"، العوامل المساعدة، العوامل المضادة، العامل الذات، العامل الموضوع.

هكذا يتبين القارئ الكريم أن ضبط العدة المفْهومية مشروط بتحديد المفاهيم مهما تبدى ذلك متأبيا، مستعصيا، فلا يضير الباحث في شيء أن تكون محاولاته نسبية،فحسبه أنه إنسان يصيب حينا، ويخطئ حينا آخر..

نستضيف في هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي الذي خصص ملفه لمسألة الحوار الاجتماعي، الرفيق إدريس عدة، نائب الكاتب الوطني للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي، التابعة للاتحاد المغربي للشغل، نحاوره حول السياق العام الذي يأتي فيه ما سمي بمأسسة الحوار الاجتماعي والمسار الذي يعرفه هذا الأخير والانعكاسات المحتملة لنتائجه على العمل النقابي وعلى أوضاع الطبقة العاملة والشغيلة

1 - هل يمكن تقريب قراء جريدة النهج الديمقراطي في عجالة ما المقصود بمأسسة الحوار من الناحية التشريعية والعملية؟

في البداية أحيي الرفيقات والرفاق في جريدة النهج الديمقراطي العمالي على الاستضافة الكريمة وعلى إصرارهم على تثبيت هذه التجربة الإعلامية المقاومة. فكما هو معلوم تعرف المراجع الدولية للشغل الحوار الاجتماعي، بأنه مجموع المفاوضات والمشاورات التي تجري بين طرفي علاقة العمل. وبين النقابات وهيئات الباطرونا. وفي إطار ثلاثي يجمع الحكومة والباطرونا والنقابات، حيث وردت الإشارة إلى هذا التعريف في عدد من اتفاقيات منظمة العمل الدولية ونخص هنا بالذكر الاتفاقيات رقم 98 و 144 و رقم 154 ولقد سار القانون المحلي على نفس المنوال.

أما المقصود بمأسسة الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية، فهو جعلهما يجريان بشكل منظم وفق أجندة مضبوطة، ومتفق عليها مسبقا بين أطراف الحوار، في إطار مؤسسات يؤطرها العرف أو القانون. ومن المؤكد أن المفاوضة الجماعية أوالحوار الاجتماعي يستمدان قيمتهما من قيمة الاتفاقات التي تتم في إطارهما والوقع الاجتماعي لهذه الاتفاقات وأثرها على المناخ السياسي العام.

وفي المغرب بدء الحديث عن الحوار الاجتماعي ضمنيا،بعدإحداث عدد من المجالس الثلاثية للمفاوضة الجماعية في فترة الاستعمار، واستمر ذلك بعد الاستقلال الشكلي، حيث تم تشكيل المجلس الاستشاري لطب الشغل سنة 1958 والمجلس الأعلى للوظيفة العمومية 1958 والمجلس الأعلى للاتفاقيات الجماعية 1960 وغيرها من الهيئات ذات الصلة بالموضوع.

كما تتضمن مدونة الشغل، عدد من المواد التي تنظم الحوار الاجتماعي، في إطار هيئات استشارية ثنائية التركيبة تضمن مناديب الأجراء وممثلي المقاولة، كلجنة الصحة والسلامة ولجنة المقاولة. وأخرى بتركيبة ثلاثية تتكون من السلطات الحكومية المعنية والنقابات وممثلي الباطرونا. ونذكر على سبيل المثال اللجان الإقليمية واللجنة الوطنية للبحث والمصالحة، ومجالس استشارية منها المجلس الأعلى للوظيفة العمومية،واللجان الإدارية متساوية الأعضاء. وفي القطاع الخاص ونذكر مجلس المفاوضة الجماعية، ومجلس طب الشغل والمجلس الأعلى لإنعاش الشغل، واللجنة الثلاثية المكلفة بتتبع التطبيق السليم للأحكام المنظمة لمقاولات التشغيل المؤقت. واللجنة المكلفة بالتشاور في شأن معايير العمل الدولية. وغيرها من المؤسسات الدائمة التي يفترض أن تنهض بدورها في البث في النزاعات الاجتماعية الجماعية والاستشارة والبحث والمراقبة، في ما يتصل بمواضيع الشغل والشغيل والحماية الاجتماعية.

ويشكل عمل هذه الهيئات صيغة من صيغ الحوار الاجتماعي الممأسس. إلا أن الحوار الاجتماعي بصيغته الثلاثية الجاري بها العمل بين الحكومات والنقابات والباطرونا، لم يظهر إلا في منتصف تسعينيات القرن العشرين، حيث جرى أول حوار اجتماعي ثلاثي رسمي سنة 1996، ثلثه حوارات مماثل تحث نفس المسمى، سنوات 2000 و2003 و 2011 و2019 وكان آخرها الحوار الاجتماعي الثلاثي الاطراف الذي تمخض عنه اتفاق 30 أبريل 2022.

2 - قد يبدو من خلال الاجتماعات التي تمت خلال السنة الحالية والسنة السابقة وما تعلنه الحكومة، أننا إزاء مأسسة للحوار الاجتماعي، هل يتحدد مدلول المأسسة في الجدولة الزمنية للقاءات بين الحكومة والنقابات؟

فعلا توج مسلسل الحوار الاجتماعي الذي انطلق كما أشرنا في سنة 1996، بإخراج ما سمي ب"ميثاق مأسسة الحوار الاجتماعي"، كإحدى مخرجات اتفاق 30 أبريل 2022 وهو الميثاق الذي ألزم أطرافه بالانخراط في الحوار الاجتماعي المركزي، وتفرعاته على المستويات الجغرافية والقطاعية في القطاعين العام والخاص، مع الحرص على إلتقائية هذه المستويات لتنتهي نتائجها وتوصياتها والقضايا العالقة فيها، على طاولة الحوار المركزي بين الحكومة والنقابات والباطرونا الذي يفترض أن يتم سنويا في جولتي أبريل وشتنبر.

ويبدو من مضامين الميثاق أن الأطراف الموقعة عليه تروج إلى أن وضع نظام للحوار على المسارات المركزية والجهوية والمحلية والقطاعية، والتنصيص على دورية الاجتماعات يكفي لجعل الحوار الاجتماعي ممأسسا في بلادنا، إلا أن شواهد الواقع تسفه هذه الأوهام.

إذ كيف يمكن تصنيف المئات من الاجتماعات التي تتم على مستوى اللجان الاقليمية واللجنة الوطنية للبحث والمصالحة والتي تناقش تطبيق قانون الشغل فقط، ضمن الحوار الاجتماعي؟ وكيف السبيل إلى حوار اجتماعي ممأسس في ظل تنصل السلطات المخزنية من تمكين النقابات من وصولات الايداع وإصرارها على إضعاف موقفها القانوني؟ وكيف يصح الحديث عن الحوار الاجتماعي الممأسس في ظل فبركة التمثيليات النقابية من طرف الدولة والباطرونا بتواطؤ مع النقابات الصفراء، ومع استمرار تحييد ممثلي العمال عبر تسييد "اللا منتمون" في انتخابات مندوبي الأجراء؟ وأي مأسسة للحوار أمام استمرار التكتم من طرف الدولة والباطرونا على البيانات والتقارير والاحصائيات ونتائج الدراسات التي يمكن أن تسعف الحركة النقابية في تقدير الوضعية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الوطني والقطاعي وعلى مستوى المقاولة، وبالتالي اتخاذ الموقف المناسب ؟ تم ما جدوى مأسسة حوار اجتماعي مغشوش لا تلتزم الباطرونا والدولة بنتائجه على هزالتها؟ وما معنى مأسسة الحوار الاجتماعي في ظل العداء الصريح الذيتكنه الدولة والباطرونا للحق في التنظيم النقابي والحق في الإضراب؟ وأي معنى للحوار الاجتماعي دون اعتراف بالتمثيلية النقابية وإقصاء أي طرف نقابي منفلت من كماشة المخزن والباطورنا؟ ولنا في اقصاء الرفيقات والرفاق في الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي أكبر دليل على نفاق وتهافت خطاب الدولة حول الحوار ومأسسته.

وهو ما يقودنا إلى الاستنتاج دون تردد، بأن الباطرونا ودولتها، تفهمان الحوار الاجتماعي كمناسبة لامتصاص سخط الطبقة العاملة، وكمادة للاستهلاك الإعلامي والإلهاء، وأنهما تقصدان بمأسسة الحوار، جعل الحركة النقابية عالقة فيشارك مسلسل من الاجتماعات الشكلية، تستهلك ما تبقى من مصداقتها. والمضي في تحويل الحركة النقابية، إلى إطفائي وتوظفها في تحييد الطبقة العاملة من الصراع السياسي.

3 - على ضوء مخرجات الحوار الاجتماعي خلال لقاءاته هذه السنة ما المتطلبات الآنية والمستقبلية القريبة والمتوسطة المدى للعمل النقابي من أجل مخرجات إيجابية لمطالب العمال والمستخدمين والموظفين وجعل الطبقة العاملة تأخذ موقعها الريادي في مسيرة النضال الديمقراطي الشعبي الحازم؟

كما أسلفت الذكر سابقا، يبدو أن الباطرونا ودولتها سائرتان في تنفيذ خطة إضعاف واحتواء الحركة النقابية، وشل حركة الطبقة العاملة، عبر تسخير القيادات اليمينية والفاسدة. ومن خلال عدد من المداخل أهما تسييد الهشاشة في العلاقة الشغلية، بما يضعف الوضع التفاوضي الفردي للأجير، وبالتالي تطويقه مزيد من شروط الإذعان والإستغلال المكثف، وحرمانه من الحدود الدنيا من الحماية الاجتماعية والسلامة الصحية. كما تسعىالباطرونا ودولتها لمزيد من إضعاف الحركة النقابية بتقليص قواعدها وإبعادها عن الأسئلة المجتمعية الحارقة والنضال الديمقراطي، والتحكم في تأسيسها واستمراريتها وصناعة قياداتها ورعاية الفاسدة منها، وتجريدها من سلاح الإضراب ومن بعض المقتضيات القانونية التي تسعفها في حماية الحقوق الأساسية للعمال، وتحولها لقناة لتمرير المسكنات للطبقة العاملة وللشارع ككل، عبر تمكينها بين الفينة الأخرى من بعض الفتات، ودفعها لتقديمه للطبقة العاملة على أنه "مكتسبات تاريخية".

وإذا كانت الباطرونا والدولة المخزنية سائرة في تنفيذ خطتها هذه، فإن ذلك يطرح في المقابل مهام عاجلة على القوى التقدمية، المؤمنة بالدور التاريخي للطبقة العاملة، في قيادة شعبنا نحو التغيير المنشود.بدءا باستعادة هذه القوى، لروابطها التاريخية مع العمل النقابي، ودعمه بالانخراط الفعلي لمناضلاتها ومناضليها، وتوسيع انخراط العاملات والعمال في النقابات والفعل من داخلها من أجل دمقرطتها وتوحيد نضالاتها، ومحاصرة خدام المخزن و الباطرونا من داخل التنظيمات النقابية، وتسييس وعي الطبقة العاملة وتقريبها من مشروعها التاريخي، وفتح حوار واسع وجريئ حول سبل تجاوز الواقع المزري للحركة النقابية، وبؤس أوضاع الطبقة العاملة، واقتراح البدائل النضالية والتنظيمية عند الضرورة، وبناء الجبهات الاجتماعية. وتقوية حضور الحركة النقابية في مواقع النضال من أجل الحريات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتركيز الجهود على تقوية الجبهة الاجتماعية المغربية التي تشكل اليوم إطارا قابلا للتحول إلى بوتقة تنصهر فيها كل القوى المخلصة لشعبنا، والمستعدة لتحمل مسؤوليتها في قيادته نحو التحرر والديمقراطية.

وفي صلب هذا المهام الشاقة، يعين على رفيقاتنا ورفاقنا في النهج الديمقراطي العمالي مواصلة بناء الحزب المستقل للطبقة العمالة وتكثيف تواجدهم الفاعل إلى جابب الطبقة العاملة، في أماكن عيشها ومواقع عملها، من أجل التعلم منها ومدها بالخبرة اللازمة، لتتمكن لاحقا من قيادة معاركها اليومية بنفسها، ونقل وعيها إلى مستوى الوعي بأن خلاصها لن يتحقق إلا ضمن مشروع اشتراكي بديل لدولة المخزن.

مجلة "التحرر" العدد الثامن قريبا بالأكشاك

يسر هيئة التحرير أن تعلن عن صدور العدد الثامن من مسيرة مجلة "التحرر" التي انطلقت بداية سنة2014 كمنبر فكري يعمل جاهدا لتجديد الفكر الاشتراكي والتحرري والتقدمي وتوطينه في مجتمعنا.

سيرا على نهج المجلة التحريري، يتضمن هذا العدد ملفين أساسيين .يتطرق أولهما للحرب في أوكرانيا وتبعاتها فيما يخص تشكل عالم آخر؛ ويتناول المحور الثاني القضية الفلسطينية وتجدد المقاومة المسلحة، إلى جانب محور حول تجارب تحررية ملهمة وقصيدتين شعريتين من ديوان يسوع الفلسطيني.

إن اختيار هذه المواضيع يجد سنده وتفسيره في دقة المرحلة التي تجتاحها البشرية عامة وشعوب منطقتنا خاصة، والتي تضعها من جديد أمام خيار، غير قابل للتجاوز، إما الاشتراكية أو البربرية.

وهكذا يكون العدد الثامن من مجلة التحرر قد ساهم في تعزيز رصيد مجلة التحرر الذي راكمته منذ صدور الأعداد الأولى والتي تضمنت الملفات التالية :

السيرورات الثورية بالعالم العربي، التحولات الطبقية بالعالم العربي، بناء جبهات ضد الرأسمالية والاستبداد، بناء الدولة الديمقراطية بالمغرب، معضلة التعليم بالمغرب، الدولة: العنف الثروة والدين، سؤال الحزب، الذكرى المئوية لثورة أكتوبر الروسية.

بيان تضامني مع الحزب الشيوعي السوداني

تابع حزب النهج الديمقراطي العمالي باستنكار شديد وإدانة الانتهاك الإجرامي الذي قامت به قوات الدعم السريع لمقر المركز العام للحزب الشيوعي السوداني في الخرطوم وتخريبه والعبث بمقتنياته وسرقة كل ما فيه مثلما فعلت وتفعل بدور المواطنين الآمنين واحتلاله وجعله مقرا لها...

إننا بحزب النهج الديمقراطي العمالي إذ نجدد تضامننا مع رفاقنا ورفيقاتنا بالحزب الشيوعي السوداني نطالب قوات الدعم السريع بإنهاء احتلالها للمقر المذكور وتأمين كل المقرات المدنية وحمايتها من أي هجوم.

المكتب السياسي

28ماي2023

من وحي الأحداث

البطالة معطى بنيوي للضبط الاجتماعي

التيتي الحبيب

إذا كانت الرأسمالية تستعمل البطالة من أجل مواجهة قانون تدهور نسبة فائض القيمة أي أنها تضبط الجيش الاحتياطي للعمل ومن خلاله تضغط على الأجور في اتجاه تخفيضها ومنع الطبقة العاملة من الانتقال إلى الهجوم السياسي لتتحول إلى طبقة تقود التغيير؛ فإن البرجوازية الطفيلية بالمغرب، تضيف إلى ذلك الهدف الآنف الذكر، هدفا أخر وهو استعمالها البطالة كآلية في سياسة الضبط الاجتماعي وتحويل الشغل إلى هدف بحد ذاته، وبغض النظر عن طبيعته وعن الحقوق والواجبات التي يلزم الدولة التقيد بها.

كل المعطيات المحينة والتي لم يعد في مستطاع المندوبية السامية للتخطيط التغطية عليها أو التخفيف من حجمها ولذلك اضطرت إلى نشر مؤشرات تفاقم البطالة (رغم تحفظنا الواضح حول مفهوم العمل أو نقيض العمل أي البطالة المعتمد من طرف المندوبية السامية للتخطيط) تقر ببلوغ نسبة البطالة إلى مستوى 12.9% على الصعيد العام وأن يتراوح هذا المعدل ما بين 33.4% و35.3% بالنسبة للفئة العمرية الموجودة بين 15 و24 سنة، بينما تعاني الفئة العمرية الخاصة بين 25 و34 سنة من بطالة مزمنة تتراوح نسبتها من 19.2% إلى 20.9%. إنها أرقام مهولة تعكس وضعية الأزمة العميقة للاقتصاد التبعي وللاختيارات الأساسية التي اعتمدتها دولة الاستقلال الشكلي منذ تأسيسها.

هذه الأرقام تسمح لنا بالقول إن البطالة أصبحت آفة اقتصادية واجتماعية ببلادنا. إنها آفة تقيس كل العائلات المنتسبة إلى الطبقات الاجتماعية الشعبية أي الطبقة العاملة والفلاحين وكادحي المدن وحتى البرجوازية المتوسطة والصغيرة. وحدها البرجوازية الكبيرة من تجد نفسها غير معنية بهذه الآفة وذلك لأسباب معروفة. فآفة البطالة تقيس بالدرجة الأولى الشباب ثم النساء بمختلف فئاتهن العمرية.

لا حل لهذه الآفة إلا بإسقاط نمط الإنتاج الرأسمالي التبعي ببلادنا وإقامة اقتصاد وطني متحرر من التبعية للإمبريالية، اقتصاد مبني على تطوير الذات ينتج الخيرات أولا وأساسا من أجل تحقيق السيادة الغذائية والطاقية والصحية والتعليمية والسكن الكريم واللائق للمواطنات والمواطنين؛ ويوظف ثروات البلاد المنجمية والبحرية والغابوية للاكتفاء الذاتي وللتطور الاقتصادي والاجتماعي والتحرر السياسي.

لا حل لآفة البطالة ما دامت نفس الطبقات الاحتكارية هي من يصوغ ويضع الاختيارات الإستراتيجية للاقتصاد الوطني مثل البرنامج التنموي وكل الخطابات المخادعة حول الأوراش الكبرى والتنمية البشرية. الحل لمواجهة آفة الشغل بيد المتضررين وضحايا الموت في أعالي البحار المهاجرين في قوارب الموت. الحل بيد الشباب المتروك للمخدرات والدعارة وكل الأمراض الاجتماعية. الحل بيد القوى المناضلة المخلصة لمصالح شعبنا ومنها النضال من أجل الشغل الكريم المنتج.